

الفصل الرابع

النظم القانونية لمهنة المراجعة النقدية

إذا ارتكب المدقق إي مخالفة بهذا القانون أو أقدم على تصرف يخل بالمسؤوليات المنوطة أو بقواعد وأسس وآداب ممارسة لمهنة أو ارتكب أي تصرف يسيء إلى كرامتها وكرامة العاملين منها يحال إلى اللجنة التأديبية المشكلة بمقتضى هذه المادة لمحاكمته وتوقيع إحدى العقوبات التأديبية التالية عليه في حالة إدانته .

1. التنبيه الخطي.

2. الإنذار الخطي.

3. توقيف العمل برخصته ولمدة لا تزيد على ثلاث سنوات ومنعه من

ممارسة المهنة خلالها

4. إلغاء رخصته وشطب اسمه نهائيا من سجل المدققين.

وبالإشارة إلى قانون الشركات الأردني رقم 22 لسنة 1997 والتي لها علاقة بعملية التدقيق الخارجي المحايد مع أعمال المنشآت حيث نصت المادة (201) : يكون مدقق الحسابات مسؤولا اتجاه الشركة التي يدقق حساباتها عن تعويض الضرر الذي يلحقه بها بسبب الأخطاء التي تقع منه في تنفيذ عمله ، وإذا كان الفعل المنسوب لمدقق الحسابات يكون جريمة فان هذا لا يسقط إلا بسقوط دعوى الحق العام . كما يسال المدقق عن تعويض الضرر الذي يلحق بالمساهم أو لغير حسن النية بسبب خطئه . وكذلك نصت المادة (278) : يعاقب كل شخص يرتكب أيّا من الأفعال

التالية بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامه لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد عن عشرة آلاف دينار.

وتشير الفقرة الرابعة من نفس المادة إلى : تنظيم ميزانية أي شركة وحسابات الأرباح والخسائر بصورة غير مطابقة للواقع أو تضمين تقرير مجلس إدارتها أو تقرير مدققي حساباتها بيانات غير صحيحة والإدلاء إلى الهيئة العامة بمعلومات غير صحيحة أو كتم معلومات وإيضاحات يوجب القانون ذكرها وذلك بقصد إخفاء حالة الشركة الحقيقة عن المساهمين أو ذوي العلاقة .

وأيضاً المادة (280) :يعتبر مدقق الحسابات الذي يخالف أحكام هذا القانون بتقديم تقارير أو بيانات لا تتفق وواقع حسابات المنشأة محل المراجعة انه ارتكب جرماً يعاقب عليه بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن ثلاثة سنوات أو بغرامه لا تقل عن ألف دينار أو بكليهما العقوبتين ، ولا يحول ذلك دون تعرضه للعقوبات المسلكية المقررة في القوانين الخاصة بالمهنة والمعمول بها¹ .

تم في الفصل الأول من هذه الدراسة التعرض إلى المراجعة بشكل عام والتسلسل الزمني لها من حيث الطبيعة والأهداف والإجراءات والمعايير، ثم آداب وسلوكيات المهنة ،وكذلك تم التعرض لعملية المراجعة من حيث التخطيط والإشراف والتقرير والعمل الميداني والمخالفات المتعمدة، وإجراءات القضاء.

المملكة الأردنية الهاشمية، قانون الشركات، رقم(17) لسنة 2003-1.

لقد تطورت إجراءات وعمليات المراجعة من أساليب المراجعة التقليدية إلى الأساليب الحديثة المنبثقة عن الجمعيات المهنية في الولايات المتحدة وأوروبا والتي من أهمها تخطيط وتنفيذ أنشطة المراجعة ، بحيث يتم تركيز جهود إدارة المراجعة الداخلية نحو المجالات الأكثر خطورة وذات الأهمية الكبرى في المنشأة إن إدارات البنوك هي أكثر المنشآت احتياجاً إلى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية وفق ما تفرضه المعايير الدولية والتي نصت عليها المنظمات المهنية العالمية.

لم تظهر المراجعة إلا بعد ظهور المحاسبة واستخدام قواعدها ونظرياتها في إثبات العمليات المالية وإن أول من عرف المراجعين هم قدماء المصريين واليونانيين، الذين استخدموا المراجعين من أجل التأكد من صحة الحسابات العامة حيث كان المراجع وقتها يستمع إلى القيود المسجلة بالدفاتر والسجلات للتأكد من سلامتها وخلوها من التلاعب والأخطاء وإثبات صحت عمليات التسجيل، ومع مرور الزمن تطورت المراجعة شأنها في ذلك شأن كافة المناحي العلمية والمهنية التي تتطور وتتقدم بمرور الزمن وأيضاً بروز المنظمات الدولية والمنشآت الاقتصادية الضخمة، كل ذلك أدى إلى تطور المراجعة .

المعايير هي عبارة عن الأنماط التي يجب أن يحتذى بها المراجع أثناء أدائه لمهمته، والتي تستنتج منطقياً من الفروض والمفاهيم التي تدعمها، " والمراجعة مهنة حرة تحكمها قوانين وقواعد ومعايير، والمراجع شخص محترف متخصص ومهمته تزداد تعقيداً من فترة إلى أخرى نتيجة لتعدد عالم الأعمال اليوم وتعدد المحاسبات والمشاكل المالية منها و القانونية

والضريبية على وجه الخصوص، وعليه، ينبغي على المراجع مراعاة المعايير، أثناء قيامه بمهمته، حتى لا يكون مقصراً وما يتبع ذلك من عواقب.

وكذلك تم استعراض دور المنظمات المختصة بآداب وسلوك المهنة في بعض دول العالم، وكذلك أوراق العمل والملفات التي تحتوي على معلومات المراجعة ، مثل الملف الدائم والملف الجاري وما يحتوي كل منهما .

بالإضافة إلى بيان أدلة الإثبات ومدى كفايتها وصلاحياتها والتعريف بها على أنها هي المعلومات التي يستخدمها المراجع لتحديد ما إذا كانت المعلومات التي تمت مراجعتها تتفق مع معايير موضوعه.

و أخيراً نخلص إلى تعريف الفرد الحضيف والذي يُعرف على أنه:

يفترض في كل رجل يؤدي خدماته للآخرين في إطار تعاقدية ، أن يؤدي واجبه في ظل هذا التعاقد ،ومن خلال استخدام مهارته وبذل العناية والاجتهاد المناسبين ،وفي مثل هذه التعاقدات التي تشترط وجود المهارة كمتطلب أساسي ، حتى يستطيع تقديم الخدمة ،يجب على الفرد أن يعلم أن الرأي العام يعتقد انه يمتلك درجة المهارة المعتاد توافرها في الأفراد الآخرين الذين يقومون بمثل العمل الذي تعاقد على أدائه ، فإذا ثبت عكس ذلك ،يكون قد ارتكب عملاً من أعمال الغش تجاه أي شخص تعاقد معه لتقته في المهنة التي يعمل بها واعتماده عليها بوجه عام .ولكن لا يجب الظن بان كل فرد يتمتع بالمهارة أو لا يتمتع بها ، وقام بمباشرة مثل هذا العمل ، أن يؤديه بنجاح دون أخطاء .

المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية

لقد ازدادت أهمية التدقيق الداخلي في وقتنا الحالي، " وشهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً من قبل المنشآت في مختلف الدول. وأصبح التدقيق الداخلي عبارة عن نشاط تقييمي لكافة الأنشطة والعمليات في المنشأة، ويهدف إلى تطويرها ورفع كفاءتها الإنتاجية"².

يعتبر نظام الرقابة الداخلية أحد أهم الإجراءات التي تتخذها المنشأة في مواجهة المخاطر والحد منها، حيث أن وضع نظام رقابة داخلية، يمتاز بالكفاءة والفاعلية، ويتم تطبيقه من قبل الأفراد والإدارة، يشكل حماية للمنشأة من المخاطر التي تواجهها، ويقلل من احتمالية التعرض للمخاطر إلى أدنى حد ممكن، ومما لا شك فيه أن دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المستعمل في المنشأة يعتبر حجر الأساس الذي ينطلق منه المراجع وهو نقطة الارتكاز للمراجع عند أعداده لبرنامج المراجعة وتحديد نسب الاختبارات والعينات، فكلما كان نظام الرقابة قوياً وفعالاً ومتماسكاً، كلما زاد اعتماد المراجع على أسلوب العينة في الحصول على الأدلة والقرائن للإثبات، وكلما كان ضعيفاً، كلما لجأ المراجع إلى زيادة وتوسيع حجم العينة الممثلة.

هذا وقد أولت الجهات التشريعية والمنظمات الدولية موضوع الرقابة الداخلية اهتماماً بالغاً، وسنتعرض لأهم هذه المنظمات العالمية والتي بدورها لاقت قبولاً محلياً، فقد وضعت لجنة بازل المعنية بالرقابة على أعمال المصارف إطاراً لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، وطلبت من المصارف الالتزام به والتي سنتناولها بمزيد من التفصيل في هذا الفصل، كما وركزت المصارف المركزية في مختلف الدول على هذا الموضوع من خلال

2-Chamber, et,al,Internal Auditing, Pitmaan Publishing, LONDON, 1990,p54

التشريعات والقوانين المنظمة للعمل المصرفي. وسيتم التعرض من خلال هذا الفصل الذي تم تقسيمه إلى أربعة مباحث رئيسية كما يلي:

المبحث الأول: طبيعة المراجعة الداخلية.

المبحث الثاني: المعايير الدولية للمراجعة الداخلية.

المبحث الثالث: الرقابة الداخلية.

المبحث الرابع: المراجع والرقابة الداخلية.

في المبحث الأول سيتم استعراض طبيعة المراجعة الداخلية من خلال تعريفها والخدمات التي يقدمها المراجع الداخلي والقارئ وأنواع المراجعة الداخلية، وكذلك في المبحث الثاني سوف يتم إدراج المعايير الدولية الصادرة عن المنظمات العالمية.

"لقد تطورت عملية مراجعة الحسابات من حيث النطاق، فبعد أن كانت كاملة تفصيلية أصبحت كاملة إختبارية"³.

وسيتم التركيز على نظام الرقابة الداخلية وسوف نقوم بعرض أكثر تفصيلاً للمراجعة الداخلية من حيث تقديم لمحة تاريخية عنها وكذلك التعريف بها وأهم الخدمات التي يقدمها المراجع الداخلي وأخيراً نتعرض لقارئ وأنواع المراجعة الداخلية وفي معرض الحديث عن نظام الرقابة الداخلية أيضاً سيتم مناقشه مفاهيمه وأنواعه في المبحث الثالث.

وفي المبحث الرابع سيتم استعراض دور المراجع من حيث تقييمه لنظام الرقابة الداخلية ومدى الاعتماد عليه والاختبارات التي يقوم بها، وكذلك تحديد المخاطر التي تحتوي عليها عملية المراجعة، وتقييمه للمخاطر وكذلك استعراض أهم المصطلحات المستخدمة في هذا المبحث.

3- عبدالله، خالد أمين، مرجع سابق، ص 225.

المبحث الأول

طبيعة المراجعة الداخلية

إن التطور العلمي والتكنولوجي الذي ظهر بوضوح في العصر الحالي وما أصاب قطاع الأعمال من تطور كبير وأيضاً ظهور الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات وقيام شركات كبرى للتدقيق في معظم دول العالم وخاصة الدول الصناعية الكبرى وذلك للحاجة الماسة لمعلومات موثوقة ودقيقة حول نشاط الشركات، والتوجيه نحو استثمارات مفضلة يكون العائد فيها مقبولاً، إن الفضائح المالية في منظمات الأعمال الناتجة عن عدم صدق المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية أدى إلى إفلاس كبرى الشركات وخاصة الشركات التي تقوم بعملية التدقيق، مما أدى إلى الاهتمام الكبير بالمراجعة الداخلية لإعطاء ثقة أكبر لأصحاب المشروع والمستفيدين منه بأن الأعمال يتم إنجازها وفقاً لما هو مخطط وأن الأنظمة والقوانين يتم احترامها، وأن أصول والتزامات المنشأة حقيقية ويتم المحافظة عليها.

وتعددت المفاهيم والأراء حول طبيعة المراجعة الداخلية، والبعض يعتبرها أسلوب علمي أو خطه تنظيمية، وآخرون يعتبرونها وظيفة إدارية حتمية ونشاط علمي مستقل. ولما كانت المراجعة الداخلية تتم بعد تنفيذ العمليات المحاسبية فقد كان اكتشاف الأخطاء والغش وضبط البيانات المحاسبية يمثل العمل الأساسي للمراجع الداخلي. أي التحقق من سلامة السجلات والبيانات والمحافظة على أصول المنشأة. وكنتيجة حتمية للتطور التكنولوجي الذي أصاب وظيفة المراجعة الداخلية فقد اعتبرت كنشاط للتقييم ومساعدة الإدارة في حكمها عن كيفية التنفيذ للأنشطة المختلفة وذلك من

خلال تأسيس برامج للمراجعة الداخلية من خلال استقلال المراجع التنظيمي، فأصبحت وسيلة فعالة للنصح والإرشاد لمن يعملون في المنشأة من أجل تطويرهم وتحسين أدائهم وكذلك إيصال المعلومات إلى الإدارة العليا والتوجيه والإرشاد بالوسائل والأدوات المتعارف عليها من خلال المراجعة المستندية والحسابية والفنية.

"إن وظيفة المراجعة الداخلية تعتبر عملية سلوكية نظراً لارتباطها بالسلوك والتصرف الإنساني حيث أن طرفيها المراجع والخاضع للمراجعة فهم أفراد من البشر، كما أنها سلوكية أيضاً لأن هدفها التأثير في السلوك أو التصرف عن طريق خضوع الأفراد أو تصرفاتهم للفحص والتقييم، ومن هنا فإن نجاح عملية المراجعة لا يتوقف على الاهتمام بخصائص العمل الذي تتم مراجعته فحسب، بل خصائص الأفراد الذين يقومون بتنفيذ هذا العمل".⁴

ومسؤوليات المراجع الداخلي تتطلب مراجعة وتقييم الخطط والسياسات والإجراءات والسجلات ويكون المسئول عن إنجاز هذه الأعمال مسئول مسئولية مباشرة عن صحة وسلامة الأعمال المنوطة به و كما تم الإشارة إليه سابقاً فإن وظيفة المراجع الداخلي استشارية وعليه لا تكون له سلطة على العاملين بالإدارات والأقسام التي يتولى مراجعة وتقييم عملها.

ومن هنا نرى أن المراجع الداخلي يمارس نشاط التقييم لمساعدة الإدارة في حكمها لتنفيذ أنشطتها، ووقائي من خلال مراجعة الأحداث والوقائع الماضية، وإنشائي ليشمل كل نشاطات المنشأة من خلال وضع برنامج المراجعة الداخلية. فالمراجعة تقوم على الشمولية لكافة العمليات

4-الوردات ،خلف عبد الله ،مرجع سابق، ص 28.

لتشمل النشاط المالي والالتزام القانوني والنشاط الإداري والتدقيق على الأهداف الإستراتيجية للمنشأة ومعالجة القصور في التخطيط الاستراتيجي الذي ينتج عن عدم إمكانية ربط أنظمة المعلومات بأهداف المنشأة. "وبصفة عامة تشير معايير الأداء التي أصدرها معهد المراجعين الداخليين (IIA).

إلى حتمية قيام نشاط المراجعة الداخلية بتقييم مدى التعرض للمخاطر المرتبطة بحوكمة الشركات والعمليات ونظم المعلومات المتعلقة بكل من: إمكانية الاعتماد على سلامة المعلومات المالية والتشغيلية، فعالية وكفاءة العمليات، حماية الأصول، الالتزام بالقوانين واللوائح والعقود⁵. وسوف نقوم بعرض أكثر تفصيلاً للمراجعة الداخلية من حيث تقديم لمحة تاريخية عنها وكذلك التعريف بها وأهم الخدمات التي يقدمها المراجع الداخلي وأخيراً نتعرض للقرائن وأنواع المراجعة الداخلية.

1. لمحة تاريخية:

تعود بداية الاهتمام بالمراجعة الداخلية إلى عام 1941 حيث تم إنشاء معهد المدققين الداخليين (IIA. Institute of Internal Auditors) في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الخطوة يمكن اعتبارها الخطوة الأساسية في مجال التجسيد المهني للمراجعة الداخلية، حيث ساهم منذ إنشائه في تطوير المراجعة الداخلية واتساع نطاق الانتفاع بخدماته، وقد عمل المعهد على تدعيم وتطوير المراجعة الداخلية عن طريق بذل الجهود المختلفة من أجل المضي قدماً بهذه المهنة، حيث تم في عام 1947 إصدار أول قائمة تتضمن مسؤوليات المراجع الداخلي .

5- لطفي، أمين السيد أحمد، مرجع سابق، ص. 2-3.

وفي عام 1957 تم إدخال تعديلات عليها وفي عام 1964 تم اعتماد دليل تعريف التدقيق الداخلي: على أنه مراجعة (review) للأعمال والسجلات، تتم داخل المنشأة بصفة مستمرة أحياناً، وبواسطة موظفين متخصصين لهذا الغرض ويختلف نطاق وأهداف التدقيق أو المراجعة الداخلية كثيراً في المنشآت المختلفة وقد تتميز وخاصة في المنشأة الكبيرة إلى أمور متعددة لا تتعلق مباشرة بالنواحي المالية.

وتعتبر أهم إنجازات معهد التدقيق الداخلي هي قيامه بوضع مجموعة من معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية، حيث تم تشكيل لجان عام 1974 لدراسة واقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني في المراجعة الداخلية، وفي عام 1979 انتهت اللجان من أعمالها وقدمت تقريراً بنتائج دراستها وتم التصديق عليها ، وهذه المعايير تم إقرارها من غالبية ممارسي المهنة وروادها ممثلين في معهد التدقيق الداخلي والجهات التابعة له.

وفي الأردن أصدرت هيئة الأوراق المالية تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق للعمل بها منذ 1998/9/1، والمتضمن الاستجابة للمتطلبات الدولية وأيضاً لمواكبة التطور في المراجعة الداخلية والطلب من الشركات المساهمة لتشكيل لجان مراجعة من أعضاء مجلس الإدارة لتشرف على المراجعة الداخلية.⁶

في عام 1996 تم إصدار دليل لأخلاقيات مهنة المراجعة أو (التدقيق) صادرة عن (IIA) ثم تمت صياغة دليل جديد لتعريف المراجعة الداخلية عام 1999م من قبل معهد المدققين الداخليين الأمريكي وتم تعريف نشاط

6- لملكة الأردنية الهاشمية. هيئة الأوراق المالية / الأردن. تعليمات (3) لسنة 1998م.

المراجعة الداخلية على أنه نشاط نوعي واستشاري وموضوعي مستقل داخل المنشأة مصمم لمراجعة وتحسين إنجاز الأهداف من خلال التحقق من إتباع السياسات والخطط والإجراءات الموضوعية واقتراح التحسينات اللازمة حتى تصل إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى.⁷

وفي عام 2001 تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة المراجعة الداخلية وتم تعريف المراجعة الداخلية على أنها نشاط تأكيد مستقل وموضوعي ونشاط استشاري مصمم لإضافة قيمة للمنشأة ولتحسين عملياتها وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة الخطر، الرقابة والتوجيه (التحكم).

2. تعريف المراجعة الداخلية:

إن المراجعة الداخلية مفهوم ليس بالجديد فقد عرف منذ فترة زمنية طويلة ومر بمراحل تطوير عديدة، فبعد أن كان رقابة مالية مستمرة هدفه اكتشاف الأخطاء والغش، أصبح يقوم على شمولية التدقيق النوعي والاستشاري لتحسين الأداء.

فالمفهوم الشامل للمراجعة الداخلية يتضمن في محتواه الواسع المفاهيم التالية:⁸

1. نشاط داخلي مستقل داخل المنشأة تنشئه الإدارة للقيام بخدمتها.
2. أداة رقابية تعرض تقييم السياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة.

Side IIA www.theiia.org. (27)

8- دهمش ، نعيم، التدقيق الداخلي ومفهومه ، وأهدافه، ونطاقه، ندوة التدقيق الداخلي الأول، سلطة الكهرباء الأردن 1-1986/4/2، ص15.

3. وظيفة استشارية لاقتراح التحسينات اللازم إدخالها.

كما أن هناك فريق من الكتاب يعرفون المراجعة الداخلية على أنها:

مجموعة من الأنظمة أو وظيفة داخلية تنشئه الإدارة للقيام بخدماتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية، وفي التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات المنشأة، وفي التحقق من إتباع موظفي المنشأة للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وفي قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها وذلك حتى تصل المنشأة إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى.

ومن التعريف السابق ذكره نلاحظ أن نظره الإدارة العليا في المنشآت المختلفة جعلت وظيفة المراجعة الداخلية أداة رقابة فعالة على أنشطة المنشأة وأصبحت هذه الوظيفة كصمام الأمان في يد الإدارة. لكن يتطلب منح المراجع الداخلي كافة الصلاحيات اللازمة للقيام بعمله بعيداً عن كل الضغوطات وإعطائه حرية الوصول إلى كافة إدارات المنشأة والاتصال بكافة العاملين فيها، كما يجب توفر العدد الكافي من المراجعين المؤهلين بحيث يتناسب مع الأهداف المرتبطة بدائرة المراجعة وأن تتفاعل الإدارة مع النتائج والتوصيات والاقتراحات بشكل جاد.

كما عرفه معهد المدققين الداخليين⁹ (IIA) على أن التدقيق الداخلي هو وظيفة تقييم مستقل تنشأ من داخل المنشأة لفحص وتقييم كافة أنشطتها

9- Side IIA: www.theiia.org

كخدمة للمنشأة بهدف مساعدة موظفي المنشأة للاضطلاع بمسئولياتهم بجداره، حيث يقوم التدقيق الداخلي بتزويد الإدارة بالتحليلات والتقييمات والنصائح والإرشادات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة التي تمت مراجعتها، ويتضمن هدف التدقيق الداخلي إيجاد نظام رقابة كفؤ بتكلفة معقولة.

ومن هذا التعريف يمكن استخلاص الأمور التالية:

- **التدقيق الداخلي:** وظيفة تقييم مستقل وتعني هذه أن يكون المدقق الداخلي مستقلاً عن الأنشطة التي يقوم بتدقيقها وأن يتبع إدارياً لأعلى مستويات الهيكل التنظيمي للمنشأة مثل مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق. وذلك للمحافظة على موضوعيته وإصدار أحكام غير منحازة⁽¹⁾.
- هدف التدقيق الداخلي هو فحص وتقييم كافة الإجراءات لخدمة أنشطة المنشأة نفسها وليس إدارتها أو أي جهة أخرى سواء داخلية أو خارجية.
- إن لدائرة التدقيق الداخلي أن تتفحص كافة أنشطة المنشأة وهذا يستوجب بالضرورة عدم وجود تحديد على نطاق عمل المراجعة الداخلية وتتم الصلاحيات للدخول والإطلاع على أية مستندات أو وثائق يطلبونها دونما عائق أو ممانعة أو تأخير.
- مراجعة كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية وتقديم التوصيات لتحسينها بتكاليف معقولة.
- يذهب التدقيق الداخلي إلى أبعد من الرقابة المالية والعمليات المحاسبية بحيث يشمل جميع قطاعات وأنشطة المنشأة وعملياتها التشغيلية.

كما عرف معهد المدققين الداخليين للتدقيق الداخلي كما يلي:

حسب نشرة عام 1997 لمعهد المدققين الداخليين الأمريكي 10 على أن نشاط نوعي واستشاري وموضوعي مستقل داخل المنشأة مصمم لمراقبة وتحسين إنجاز هذه الأهداف من خلال التحقق من إتباع السياسات والخطط والإجراءات الموضوعية واقتراح التحسينات اللازم إدخالها حتى تصل إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى.

وحسب نشرة عام 1999 لمعهد المدققين (IIA) وآخر تعريف للتدقيق الداخلي على أنه "نشاط تأكيد استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمنشأة لتحسين عملياتها وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة الخطر، الرقابة، والتوجيه (التحكم).

"والمراجعة الداخلية هي وظيفة مستقلة وموضوعية يتم إنشاؤها داخل المنشأة لفحص وتقييم أنشطتها المختلفة وذلك بغرض مساعدة المسؤولين داخل المنشأة في القيام بمسئولياتهم بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية، وذلك عن طريق توفير التحليل، والتقييم، والتوصيات، والمشورة"¹¹.

3. فاعلية وأنشطة المراجعة الداخلية:

أصبحت وظيفة المراجعة الداخلية من الوظائف المهمة لأغراض الرقابة والمساءلة المحاسبية. وبالتالي أصبح من الضروري التعرف على العوامل المحددة لفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية من ناحية، واستعراض

10-The Institute of Internal Auditors, Statement of Internal Auditors Responsibilities, IIA, New York, 1994, p3.

11- جمعية المحاسبين القانونيين السعودية، معايير المراجعة الداخلية / السعودية 2004، ص1.

الأنشطة الفنية المستخدمة في تنفيذ عملية المراجعة الداخلية بفعالية في المجال المالي والمحاسبي والمجال التشغيلي من ناحية أخرى. ويستهدف ذلك دعم دور المراجعة الداخلية في خدمة أغراض الرقابة والمساءلة المحاسبية. ويقصد بفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية مقدرتها على تحقيق الأهداف المنوطة بها وتعتمد فعالية وظيفة المراجعة الداخلية على العوامل الأربعة التالية:

1. استقلال المراجع الداخلي.
 2. تفويض السلطة للمراجع الداخلي .
 3. تحديد أهداف واضحة للمراجعة الداخلية.
 4. توفير الموارد اللازمة لوظيفة المراجعة الداخلية.
- وسنقوم بتقديم شرح موجز عن هذه العوامل:

يحتاج دور وظيفة المراجعة الداخلية في المنشآت المختلفة إلى توصيف رسمي في الدستور الخاص بوظيفة المراجعة الداخلية، متضمناً تحديد أهدافها ونطاقها. كما يجب تحديد الترتيبات التي تكفل الاستقلال للمراجع الداخلي ، وكذلك تحديد مسؤولياته وواجباته. وإقرار دستور أو ميثاق وظيفية المراجعة الداخلية يعزز مصدر السلطة المفوضة للمراجع الداخلي. ويجب توفير الموارد المطلوبة للوفاء بالأهداف .

"يجب أن تقوم الإدارة بتحديد أهداف واضحة لوظيفة المراجعة الداخلية عند إنشائها مع أخذ المخاطر المفترضة بعين الاعتبار. وسوف تحدد هذه الأهداف نطاق وظيفة المراجعة الداخلية الذي ينبغي تحديده في دستور

وظيفة المراجعة الداخلية¹². وينبغي أن تتطابق أهداف المراجعة الداخلية مع أهداف المنشأة وأغراضها، وأن تبدو تدعيماً لمساعي الإدارة نحو انجاز السياسات والأهداف المرسومة، وبالتالي فإن أهداف وظيفة المراجعة الداخلية تتضمن السعي نحو الضمان أو التأكيد لأي مما يلي :

• الاقتصاد والكفاية والفعالية لعمليات المنشأة.

• دقة السجلات.

• منع الضياع وتقليل ارتكاب الأخطاء والمخالفات.

• الالتزام بسياسات المنشأة وأهدافها.

• الالتزام بالإجراءات الرقابية.

• سلامة نظم الرقابة وفعاليتها.

ومن الأنشطة التي تمارسها وظيفة المراجعة الداخلية " أن المخاطر تشير إلى احتمال أن الأحداث قد تقع وقد تهدد تحقيق أهداف المنشآت، كما أن نظم الرقابة هي عبارة عن المقاييس التي يتم وضعها بفعالية لمنع أو اكتشاف الفشل"¹³.

وتفويض السلطة داخل المنشأة أمر ضروري للقيام بالعمل وانجازه، وتفويض السلطة الذي يعتمد على المهارة والمعرفة والخبرة ومعايير الأداء يعد ضرورياً للوفاء بالمسؤوليات الوظيفية ويحتاج المراجعون الداخليون إلى تفويض السلطة لمباشرة أعمالهم، ومقابلة أفراد المنشأة، وفحص المستندات، وملاحظة العمليات من أجل جمع أدلة الإثبات .

12- أيوب، توفيق، طبيعة التدقيق الداخلي، مجلة المحاسب القانوني العربي، عدد97، الأردن / لسنة1998، ص25.

13- لطفي، أمين السيد احمد، المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال، الدار الجامعية/مصر، 2005، ص232.

وغالباً ما يفوض مجلس الإدارة السلطة للمراجع الداخلي ويصدق عليها. وفي جميع الأحوال من الضروري للإدارة العليا ضمان ألفهم والإدراك لدور وظيفة المراجعة الداخلية وغرضها عبر المنشأة كلها . ويجب أن تكون حقوق المراجع الداخلي في الوصول للمعلومات والاتصال بالأفراد معروفة جيداً كما ينبغي بيان حدود ذلك بوضوح تام. ولا شك أن الوفاء بمسؤوليات وظيفة المراجعة الداخلية يجعل من الضروري عليها.

لمراجعين الداخليين بتكوين الأحكام والآراء اعتماداً على تفسيرهم للأدلة والقرائن التي تم تجميعها . وسوف تعتمد فعالية وظيفة المراجعة الداخلية على مصداقيتها والاعتماد عليها.

ويعتمد ذلك على تأكد مديري الإدارات والعمليات التي تخضع للمراجعة من كفاءة المراجع الداخلي ومقدرته على عمل مثل هذه الأحكام والآراء عن العمليات المسئولون عنها. ويتطلب ذلك أن يكون أفراد إدارة المراجعة الداخلية ذوي مهارات ومعرفة وخبرة ومكانة ملائمة. هذا وينبغي ألا يكون للمراجع الداخلي سلطة تغيير أي شيء في المجالات الخاضعة للفحص. فالتغيير أمر اختياري للإدارة المسئولة، أما دور المراجع الداخلي فهو الملاحظة وإعداد التوصيات اللازمة فقط.

واستقلال المراجع الداخلي يتطلب أن يتمتع المراجع باستقلال تام على أساس الوضع التنظيمي ،وعلى أساس الموضوعية التي تمكنه من الأداء

السليم لواجباته ،وكي تخدم المراجعة الداخلية هدف البناء ،ينبغي أن تكون أحكامها غير متحيزة ،ويتحقق ذلك فقط من خلال الموضوعية.

واستقلال وظيفة المراجعة الداخلية يعني:

حرية تخطيط وتنفيذ العمل و الاتصال بأعلى مستويات الإدارة والتحرر من كل مسؤوليات التشغيل و حرية قرار التعيين والعزل والحوافز والمكافآت لجميع أعضاء إدارة المراجعة الداخلية.

وكذلك يجب أن يتمتع المراجع الداخلي بالنزاهة وأي افتراض بتعارض المصالح يقلل من مصداقية النتائج والتوصيات التي تقدمها، وأيضاً الاعتقاد السليم في نتائج العمل الذي يقومون به.

ولكي يكون المراجع الداخلي مستقلاً يجب أن تتوافر فيه الشروط التالية:

1. يجب أن ترتفع المكانة التنظيمية للمراجع الداخلي وأن يتبع الإدارة العليا ، وأن يتحرر من أية رقابة إشرافية،أو من أي تأثير من الإدارة في أي مجال يخضع للمراجعة.

2. يجب أن يحظى المراجع الداخلي بالتأييد الكامل من الإدارة في كل القطاعات . ويتضمن ذلك وضع دستور وظيفة المراجعة الداخلية الذي يتضمن تحديداً واضحاً ورسمياً لأهداف وظيفة المراجعة الداخلية وسلطاتها ومسئولياتها والوضع التنظيمي للمراجع الداخلي، ونطاق وظيفة المراجعة الداخلية.

3. يجب أن يكون تعيين رئيس إدارة المراجعة الداخلية وعزلة من اختصاص المدير العام أو لجنة المراجعة.

4. يجب أن يتمتع المراجع الداخلي بالاستقلال الذهني، وأن يكون قادراً على صنع الأحكام وإبداء الرأي دون تحيز.

5. يجب أن يتحرر المراجعون الداخليون من التأثيرات غير الضرورية التي يمكن أن تؤثر جوهرياً على نطاق عملهم و الأحكام أو الأداء التي يتم إصدارها في تقرير المراجعة.

وخلاصة القول أن أهم استقلال المراجع يرتبط بالموضوعية التي يتمتع بها وتجنب تعارض المصالح والوضع التنظيمي للمراجع الداخلي.

تخطيط عملية المراجعة : يجب أن تتسجم عملية التخطيط لنشاط التدقيق الداخلي مع (وثيقة) التدقيق وهي وثيقة رسمية مكتوبة تبين غرض أنشطة التدقيق والصلاحيات والمسؤوليات وصلاحيات وصول المدققين إلى السجلات والمكونات المادية في المنشأة. ويجب أن تتوافق مع الخطط التشغيلية والموازنات المتاحة لتجنب وجود فجوة بين أهداف التدقيق الداخلي وإمكاناتهم المتاحة.

ويجب أن يحتوي برنامج التدقيق على الأنشطة المنوي تدقيقها وكذلك يتم تطوير وتعديل البرنامج بالتغيرات في اتجاهات الإدارة¹⁴ .

وعلى مدير التدقيق أن يحدد مدى كفاية الرقابة الداخلية اللازمة للحد منة المخاطر بشكل سنوي ، ويجب أن تحتوي هذه الوثيقة على المخاطر التي يتم تغطيتها أو الحد منها ومدى قبول الإدارة لها.

4.أنواع وقرائن المراجعة:

أنواع المراجعة:

من حيث القائم بعملية المراجعة ويمكن تقسيمها إلى نوعين أساسيين (المراجعة الخارجية، المراجعة الداخلية).

14- حميدات، جمعه، التدقيق الداخلي، مجلة المنق، عدد 69 – 70، الأردن/2007، ص29.

1. " المراجعة الخارجية وهي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المنشأة حيث يكون مستقلاً عن إدارة المنشأة.

2. المراجعة الداخلية: ظهرت بعد المراجعة الخارجية بناء على احتياجات الإدارة لإحكام عملية الرقابة على المستويات التنفيذية، وهي أداة مستقلة تعمل من داخل المشروع للحكم والتقييم لخدمة أهداف الإدارة"15 ..

حدد البيان الصادر عن معهد المراجعين الداخليين الرقابة - معناها وانعكاساتها على الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية - أنواع الرقابة التي يتضمنها الفكر الإداري بشكل عام ومناقشة خصائصها وذلك على النحو التالي:

الرقابة الخارجية: وهي ناتج تصرفات وقوى خارجه عن المنظمة مثل التشريعات والقوانين والتقنيات .

الرقابة التنظيمية: وهي تتأسس على أيولوجية المنظمة. على سبيل المثال التزام العاملين بقواعد وآداب السلوك في المنظمة.

الرقابة الإدارية: وتختص بأفعال الموظفين (الخادمين) والعاملين في الوصول إلى الأهداف والغايات من خلال العمل ووفقاً للسياسات السليمة. مثل (وظائف الأفراد المرتبطة بالعاملين، القانون، المحاسبة، التمويل، ورقابة الجودة).

رقابة التشغيل: وتهدف إلى المساعدة في إدارة الأنشطة والعمليات مثل (جودة العمليات، نظام التكاليف المعيارية، أهداف الأداء).

15- الصحن، عبد الفتاح والصبان، محمد سمير و حسن ، شريفة علي، أسس المراجعة-الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية/مصر 2004، ص38.

الرقابة المالية : وتختص بمراقبة الترخيص بالعمليات الواجب تسجيلها بطريقة سليمة وكاملة ودقيقة وفي الوقت المناسب مثل (المتحصلات، الشيكات، الفواتير، بطاقات الوقت).

رقابة الأمن أو رقابة الحماية: وتختص بتأمين موارد المنشأة أو حمايتها مثل الأصول، المعدات، البيانات والأفراد. ومن أمثلة هذه الأدوات الرقابية التأمين على الممتلكات ،والمفاتيح المزدوجة للخزائن الحديدية.

وأيضاً من الممكن تبويب أنواع الرقابة السابقة داخلياً بحسب الغرض إلى:

1. رقابة هادفة وهذه تصمم لإحداث أو تشجيع النتائج المرغوبة.

2. رقابة مانعة وهذه تصمم لتقليل وقوع الأحداث غير المرغوب فيها مثل الفصل بين الواجبات، كلمات السر في الكمبيوتر.

3. رقابة تصحيحية وهذه تصمم لتقليل ومعالجة الأحداث غير المرغوبة التي وقعت مثل إعداد التقارير الاستثنائية.

قرائن المراجعة:

تعتمد المراجعة المالية على معايير المراجعة المتعارف عليها في تحديد حجم وكفاية أدلة الإثبات اللازمة ،التي تؤيد المعلومات التي تم الحصول عليها عن طريق المقابلات والملاحظات ،وغيرها من الوسائل .

بينما الأمر مختلف تماماً بالنسبة للمراجعة التشغيلية حيث لا توجد قواعد أو معايير تحكم حجم أدلة الإثبات وكفايتها مقارنة بالمراجعة المالية . ويتوقف الأمر على دعم إدارة المنشأة لنتائج المراجع التشغيلي وتوصياته بشكل كاف.

وعند إعداد تقارير المراجعة، تعتمد المراجعة المالية على مجموعة من المعايير المتعارف عليها، تتعلق بصدق القوائم المالية وعدالتها، واتساق

تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وكفاية الإفصاح في القوائم المالية، بالإضافة إلى رأي المراجع في القوائم المالية باعتبارها وحدة واحدة.

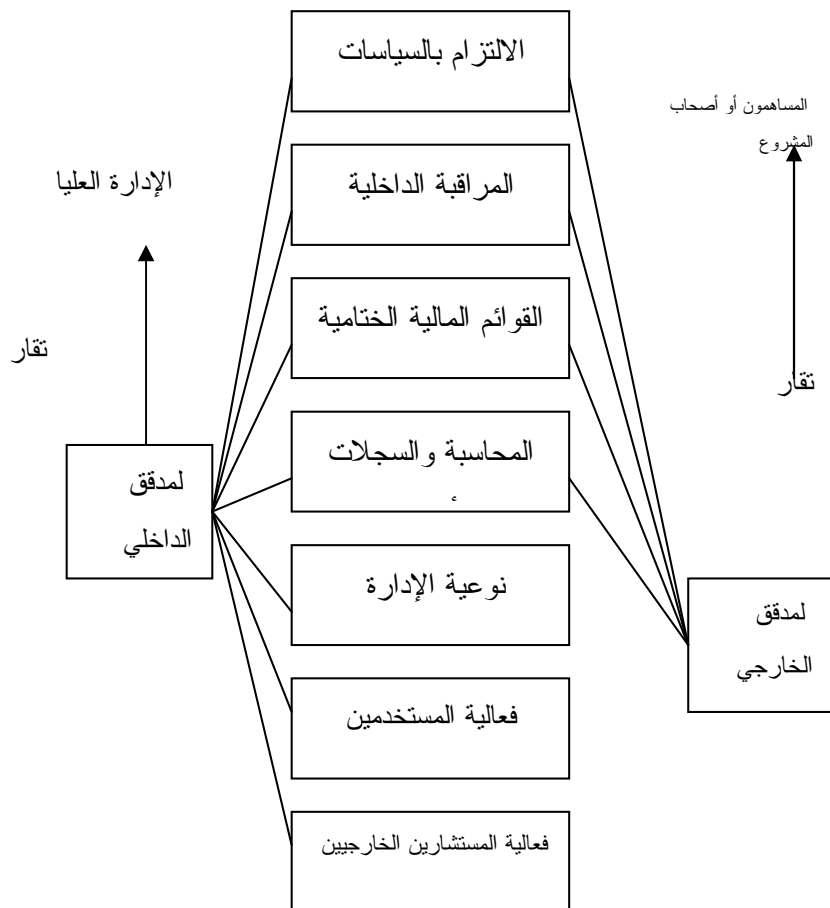
وتتسم هذه المعايير بالعمومية والقبول بين المراجعين الممارسين. بينما لا توجد في المراجعة التشغيلية معايير لها نفس درجة العمومية والقبول، تحكم عملية إعداد التقارير، ويرجع ذلك إلى أن تحديد الجهة التي ستتلقى تقرير المراجعة التشغيلية غير محددة، وكذلك يختلف شكل التقرير ومحتواه في المراجعة التشغيلية عنه في المراجعة المالية.

أوجه الشبه بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي:

1. "يسعى كل منهما إلى ضمان وجود نظام فعال للرقابة الداخلية في المشروع، ومنع وتقليل حدوث الأخطاء والتلاعب.
2. يعمل كل منهما على وجود نظام محاسبي فعال لإمدادهم بالمعلومات الضرورية والتي تساعد على إعداد القوائم المالية الصحيحة ويمكن الاعتماد عليها.
3. احتمالية التعاون فيما بينهما، المراجع الخارجي قد يعتمد على أعمال وتقارير المراجع الداخلي، وذلك على ضوء درجة الاستقلالية التي يتمتع بها المراجع الداخلي"¹⁶.

16- الصحن ، عبد الفتاح و الصبان ،محمد سمير وحسن، شريفة علي.مرجع سابق ص41.

الشكل (2 - 1) يوضح المجالات المشتركة فيما بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي.



المصدر: العمرات ،احمد صالح،المراجعة الداخلية الإطار النظري والمحتوى السلوكي،مرجع سابق،ص39.

17- المصدر: العمرات ،احمد صالح،المراجعة الداخلية الإطار النظري والمحتوى السلوكي،مرجع سابق،ص39.

المبحث الثاني

المعايير الدولية للمراجعة الداخلية

أصدر معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية معايير التدقيق الداخلي في عام 1978م، "وتضمنت مقدمة تلك المعايير قائمة بمسؤوليات المدقق الداخلي بالإضافة إلى التعريف بمهنة التدقيق الداخلي والتعريف بأهمية هذه المعايير. وتم تقسيم هذه المعايير إلى خمسة أقسام رئيسية تغطي الجوانب المختلفة للتدقيق الداخلي"¹⁸.

ترتبط المهنة في أي نشاط بوضعه ومصادقيته، ولقد تطورت نظرية المجتمع الاقتصادي لمهنة المراجعة الداخلية بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة. وذلك يرجع أساساً إلى الجهود التي يبذلها ممارسو المهنة ومعهد المراجعين الداخليين للحفاظ على معايير عالية المستوى للمهنة والتأكيد على وضع المراجعة الداخلية كوظيفة إدارية رئيسية تساهم بدرجة كبيرة في إنجاح عمليات المنشآت وتحقيق أهدافها. ولقد تحمل معهد المراجعين في الولايات المتحدة عبء زيادة مستوى الممارسة العامة لمهنة المراجعة الداخلية.

وفي نفس الوقت ، فإن المنشآت المختلفة تتطلب مستوى عالي من المهنية من أقسام المراجعة الداخلية التابعة لها ، وهذا يتطلب ضرورة أن يكون ممارسو المهنة في تلك الأقسام يتمتعون بمعايير شخصية عالية للسلوك والأداء حتى يتمكنوا من مقابلة ما هو متوقع من المهنة ككل ومن المنشآت التي يعملون فيها .

18- ازمنقا، تيسير احمد عمر، تعزيز قبول التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن 1993، ص39

وسنقوم في هذا المبحث بتقديم شرح واستعراض للمواضيع التالية:

- معايير المراجعة الداخلية.
- أهمية المراجعة الداخلية.
- واجبات المراجعة الداخلية.
- مراجعة العمليات (التدقيق التشغيلي).

1. المعايير الدولية للمراجعة الداخلية :

المعايير الدولية للمراجعة الداخلية التي تم وضعها من قبل معهد المراجعين الداخليين الأمريكي (IIA). وهذه المعايير مقسمة إلى معايير عامة ومعايير الأداء والجدول التالي يبين هذه المعايير¹⁹:

جدول (2 - 1)

رقم المعيار	المعايير العامة	رقم المعيار	معايير الأداء
1000	الغرض والسلطة والمسئولية	2000	أنشطة التدقيق الداخلي
1100	الموضوعية	2100	طبيعة العمل
1200	الكفاءة والعناية المهنية	2200	تخطيط المهمة
1300	جودة الضمان وبرامج التحسين	2300	أداء المهمة
		2400	نتائج الاتصال
		2500	برامج المراقبة
		2600	قبول الإدارة للمخاطر

المصدر: جمعة ،احمد حلمي، المدخل إلى التدقيق الحديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع/الأردن 2005، ص 96.

19- جمعة ،احمد حلمي، المدخل إلى التدقيق الحديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع/الأردن 2005، ص 96.

وفي جوان - حزيران/2000 تم وضع دليل أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي وتشتمل على المبادئ الأربعة التالية:

النزاهة، الموضوعية، الكفاءة، السرية. وكذلك تم وضع قواعد سلوكية مقسمة على هذه المبادئ منها:

الأمانة الموضوعية والاجتهاد، عدم ممارسة الأنشطة غير القانونية، عدم قبول هدايا من العملاء، القيام بالإعمال بمهارة مهنية، عدم المشاركة في عمل يتعارض مع أهداف المنشأة، الحفاظ على سرية المعلومات، الكشف عن جميع الحقائق المادية أو تلك التي تخفي ممارسات غير قانونية، الكفاح المستمر من أجل تحسين الكفاءة وزيادة جودة الخدمة، الالتزام بالحفاظ على مستويات عالية لمعايير الكفاءة والأخلاق والنزاهة.

وفيما يلي نستعرض المراجعة الداخلية من حيث المفهوم والأنواع والخصائص:

مفهوم المراجعة الداخلية:

إن مفهوم التدقيق الداخلي مفهوم ليس بالجديد فقد عرف منذ فترة غير قليلة كما أن طبيعة ومجال خدمات المدقق الداخلي قد حدث فيها الكثير من التطور في الجانب النظري ويتمثل هذا في تعريفات جمعية المدققين الداخليين.

فقد عرفت الجمعية التدقيق الداخلي في عام 1945 بأنه "عبارة عن نشاط تقويم مستقل يعمل بصفة أساسية في مجال الموضوعات المحاسبية والمالية ولكن من الجائز أن يتعامل في بعض المسائل ذات الطبيعة المستقبلية".

وفي عام 1971 عرفته بأنه ((نشاط تقويم مستقل في المنشأة لمراجعة كل العمليات لخدمة الإدارة)) آخر تعريف أصدرته هذه الجمعية كان في عام 1978م ((إن التدقيق الداخلي وظيفة تقويم مستقلة أنشئت داخل المشروع لغرض خدمته عن طريق فحص ومراجعة أنشطته المختلفة)) كما يعرف بأنه (مجموعة من أوجه النشاط المستعملة داخل المنشأة تنشئها الإدارة للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات والبنود وبشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية وفي التأكيد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وعمال المنشأة ومن التحقق من إتباع موظفي المنشأة للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لها في قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة والتفتيش الداخلية عليها وبذلك يصل المشروع إلى درجة الكفاية الإنتاجية الممكنة)."

إن المراجعة تمثل عملية فحص ، ونوعية من المعلومات ،تقوم على الاستقصاء ،بهدف التحقق من سلامة القوائم المالية ،وتعكس احتياجات مستخدمي تلك القوائم ،وإيصال هذا الرأي إلى الأطراف المعنية .لمعاونتها في الحكم على مدى جودة ، ونوعية هذه المعلومات ،وتحديد مدى الاعتماد عليها.²⁰

أنواع التدقيق الداخلي:

ويتضح من هذا التعريف أن التدقيق الداخلي يؤدي نوعين من الخدمات :-

النوع الأول خدمات وقائية وذلك لأنه يحمي أموال المنشأة ويحمي الخطط الإدارية.

20- الصبان، محمد وهلال، عيد، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية/ مصر 1998، ص21

النوع الثاني خدمات إنشائية تضمن إتباع الموظفين وعدم انحرافهم عن المسار الموضوع من قبل الإدارة العليا.

خصائص التدقيق الداخلي:

ومن خلال تحليل المفاهيم السابقة للتدقيق الداخلي يمكن التوصل إلى الخصائص التالية:

- التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة أي أن التدقيق مستقل عن بقية النشاطات والعمليات التي تخضع لفحص المدقق الداخلي ، وهذا الاستقلال يعد حجر الزاوية في موضوعية نتائج وتوصيات المدقق الداخلي ومدى ملائمتها ومدى قبولها والاعتماد عليها وبدون هذه الاستقلالية تكون نتائج وتوصيات المدقق الداخلي بعيدة عن الموضوعية وتعتبر فيها شيء من التحيز للنشاطات التي تشارك فيها.

- تختص وظيفة التدقيق الداخلي بمهمة فحص جميع الأنشطة في المنشأة .

- اتسعت مهام ومسؤوليات المدقق الداخلي الصادرة عام 1994 من قبل المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين.

- يلاحظ أن المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين حاول التوسع في مفهوم التدقيق الداخلي لدرجة وصفه بأنه رقابة إدارية وأن هذا التوسع له ما يبرره من وجهة نظر المعهد حيث أراد أن يوجد أساس لمفهوم التدقيق الداخلي يتفق مع طموح المؤسسة وأعضائها، حيث كانت النظرة السائدة آنذاك أن المحاسبين والمراقبين الماليين في الشركات مصدر خوف وقلق وانزعاج للعاملين في خطوط السلطة المختلفة ودقة البيانات المحاسبية اللازمة في رسم السياسات العامة للمنشأة وتجري التعديلات على الطرق

والوسائل الإدارية في الرقابة وذلك لأجل مسايرتها في التطورات التجارية.

2. أهمية المراجعة الداخلية:

إن العوامل التي ساعدت على نشأة وتطور التدقيق الداخلي هي :

1. تطور حجم المنشآت وانتشارها جغرافياً وعلى نطاق واسع مما أدى إلى تباعد المسافة بين الإدارة العليا وبين كافة العاملين.

2. ظهور الشركات المساهمة وحاجة الجمعية العمومية إلى معلومات لسلامة استثمار أموالها وصحة وعدالة الإفصاح عن البيانات والقوائم والحسابات الختامية المنشورة.

3. الاستقلال التنظيمي للإدارات ضمن الهيكل التنظيمي وتعدد المستويات الإدارية في المنشأة مما دفع بالأدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات ومن ثم حاجة الإدارة للتأكد من سلامة استعمال السلطات وتحمل المسؤوليات المقابلة وفقاً للسياسات والنظم والإجراءات المعمول بها.

4. حاجة المجتمع إلى البيانات والمعلومات المثبتة في التقارير ولأجل التأكد من ذلك لا بد من سلامة نظام التدقيق الداخلي.

5. "إن مسؤولية الإدارة عن حماية أموال المنشأة ضد السرقة أو الاستخدام غير المرغوب به إضافة إلى منع الأخطاء والغش وتقليل فرص ارتكابها تقع على الإدارة"²¹. ولكي تخلي الإدارة نفسها من هذه المسؤولية فإن عليها توفير نظاماً سليماً للرقابة والتدقيق الداخلي من شأنه التأمين على

21 فيصل الشوارة، فلسفة وميكانيكة عمل التدقيق الداخلي. مجلة الأسمدة العربية عدد 19، الأردن/1998، ص17.

الأموال وحمايتها كذلك إيجاد الوسائل اللازمة لاكتشاف أية أخطاء أو تلاعب في حال حدوثها وحتى لا تتراكم آثارها.

6. انتهاج أسلوب اللامركزية في الإدارة وقد لجأت الإدارة في المنشآت الكبيرة والمنتشرة جغرافياً إلى تفويض السلطات إلا أنه ما يزال يترتب على تلك الإدارات الالتزام بالسياسات والإجراءات وتحقيق الفعالية المطلوبة .

المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية :

يمكن تلخيص طبيعة المراجعة الداخلية في الآتي²²:

- نشاط داخلي مستقل في المنشأة .
- أداة رقابة بغرض انتقاد وتقييم جميع الرقابات الأخرى .
- وظيفة استشارية أكثر منها وظيفة تنفيذية.
- يمتد نشاطها إلى جميع الرقابات الإدارية والمحاسبية والضبط الداخلي.
- تعمل على تقييم الرقابة المحاسبية.
- المراجع الداخلي يجب أن لا يقوم بأي عمل من أعمال التنفيذ أو يشترك في أداء عمل سوف يقوم بمراجعته.
- "يستطيع المدقق الداخلي أن يقوم بذات المهمات التي يقوم بها المدقق الخارجي خلال فترة وجودة ،ويستطيع أيضاً تدقيق كافة القيود والعمليات داخل المنشأة على مدار العام، ووجود دائرة للتدقيق الداخلي بشكل صحيح يؤدي إلى تقليل عمل المدقق الخارجي ، ويختصر الوقت، ويوفر التكاليف على المنشأة"²³ .

22-جمعه، احمد حلمي، المدخل إلى التدقيق الحديث، مرجع سابق، ص. 95

23- Fester.R.D, The External Auditors Use of Internal Auditors Staff, op, cit, p19.

3. واجبات المراجعة الداخلية:

يحقق التدقيق الداخلي عدة أهداف يمكن بيان جزء منها كما يلي²⁴:

أهداف سياسية: وهي التي تحقق ضمان أقصى كفاية ممكنة وأهمها:

- أ. التأكد من إتباع السياسات والإجراءات الموضوعية ومدى الالتزام بها.
- ب. تقسيم الخطط والسياسات والإجراءات الموضوعية.
- ت. المحافظة على أموال وموارد المنشأة وحمايتها من الاختلاس وسوء الاستعمال.

أهداف ثانوية: يقوم التدقيق الداخلي بتقديم خدمات شتى للإدارة وأهمها:

- أ. تنفيذ برامج التدريب التي تنظمها إدارة الأفراد للعاملين الجدد والقدامى.
- ب. بذل جهد العاملين على حسن أداء واجباتهم بدقة وعناية وبدون تأخير .
- ت. منع أو الحد من ارتكاب الأخطاء والغش والتلاعب.
- ث. القيام بدراسات وبحوث بناء على طلب الإدارة .
- ج. التحقق من دقة البيانات المحاسبية (لاتخاذ القرارات ورسم السياسات والخطط)

ح. رفع الكفاءة الإنتاجية باقتراح ما تراه من تعديلات وتحسينات ملائمة.

أهمية التدقيق الداخلي:

لقد ازدادت أهمية التدقيق الداخلي في وقتنا الحالي وأصبحت نشاطا تقويميا لكافة الأنشطة والعمليات في المنشأة يهدف إلى تطوير هذه الأنشطة ورفع كفاءتها الإنتاجية وقد بلغت أهمية التدقيق ذروتها للأسباب التالية:

-24 الصحن ، عبد الفتاح وكامل ، سمير ، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة /مصر 2001، ص220

1. التغلب على الصعوبات التي تترتب على الظروف الاقتصادية .

وذلك عن طريق تسليط الأضواء على الطريقة التي يتم بها إنجاز الأنشطة والعمليات داخل المنشأة فإنها تصبح أداة رقابية هامة تساعد الإدارة العليا على مواجهة الظروف الاقتصادية المعقدة .

2. كبر حجم المنشأة وانتشارها جغرافيا :

إن كبر حجم المنشأة وتعدد منتجاتها وتشابك معالمها وحاجة عملائها إلى بيانات آمنة وموثوق فيها حيث أن مصالحهم لا تسمح لهم بانتظار حتى يتم تدقيق القيود من قبل مدقق الحسابات الخارجي لذا تحتاج تلك المنشآت إلى أعمال التدقيق الداخلي للتأكد من صحة بياناتها المالية والمحاسبية أول بأول.

• تحول التدقيق الخارجي إلى أسلوب (التدقيق الاختياري)

يعتمد حجم العينة التي يتم اختيارها في الغالب على مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة ومن المكونات الرئيسة لتنظيم الرقابة الداخلية تكون مطمئنة للمراجع الخارجي أكثر من المنشأة التي لا يوجد بها مدقق داخلي.

• توفير بيانات ومعلومات يمكن الاعتماد عليها :

تزداد الحاجة إلى بيانات موثوق بها عندما تستخدم هذه البيانات لاتخاذ القرارات الإدارية سيما القرارات المتعلقة باستخدام الموارد المتاحة وفي الغالب فإن الإدارة العليا تحصل على المعلومات من مصدرين :

أ. معلومات من الإدارات التنفيذية.

ب. معلومات واردة في تقارير مدققي الحسابات الخارجيين.

• إتباع أسلوب اللامركزية الإدارية:

لقد ترتب على انتهاء أسلوب اللامركزية الإدارية في المنشأة الكبيرة ضرورة قيام الإدارة العليا لتلك المنشآت بالتأكيد من مدى التزام الإدارات

القطاعية التابعة لها لما وضعته من خطط وسياسات عامة وإن تلك الإدارات تحقق العائد المتوقع منها على رأس مال المستثمر وتستخدم مواردها بكفاءة وتحقق نتائج فعالة ما لم تلجأ بين الحين والآخر إلى تقسيم أداء تلك الإدارات وفقاً لمعايير الأداء الموجودة عهدت بها إلى دائرة التدقيق الداخلي .

أنواع التدقيق الداخلي²⁵:

يقسم التدقيق الداخلي من حيث الأعمال التي يزاولها المدقق الداخلي إلى الأنواع التالية وهي كما يلي:

أولاً: التدقيق الداخلي المالي:

يعرف التدقيق المالي بأنه الفحص المنظم للقوائم المالية والسجلات والعمليات المتعلقة بها لتحديد مدى تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأية متطلبات أخرى.

ويعتبر التدقيق المالي المجال التقليدي للتدقيق الداخلي والذي يتضمن تتبع القيود المحاسبية للأحداث الاقتصادية التي تحصل داخل المنشأة وتدقيقها حسابياً ومستندياً ثم التحقق من سلامتها وموافقتها للأنظمة والتعليمات المتبعة والقوانين والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وذلك لإظهار البيانات بصورة واقعية ويتناول التدقيق المالي أيضاً التحقق من وجود الأصول وتوافر الحماية المناسبة لها من الضياع أو سوء الاستعمال أو الاختلاس وكذلك فحص وتقويم درجة متانة الرقابة المحاسبية الداخلية وكفايتها ومدى الاعتماد على البيانات المحاسبية المولدة داخل المنشأة والتي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات.

25- Powers Resoyces Corporation- Powers CIA Review – p.4/2004

ثانياً: الرقابة المحاسبية:

و تشتمل على خطة التنظيم و الوسائل و الإجراءات التي تهتم بصفة أساسية بالمحافظة على أصول المنشأة و مدى الاعتماد على البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات المحاسبية و يتحقق ذلك عن طريق تصميم نظام فعال لأنظمة الضبط الداخلي و توفير جهاز كفء للقيام بعمليات المراجعة الداخلية.

ثالثاً: التدقيق التشغيلي

وهو مراجعة شاملة للوظائف المختلفة داخل المنشأة للتأكد من كفاءة وفاعلية وملائمة هذه الوظائف من خلال تحليل الهيكل التنظيمي وتقييم مدى كفاءة الأساليب الأخرى المتبعة للحكم على مدى تحقيق أهداف المنشأة من خلال هذه الوظائف.

وهناك أيضاً أنواع أخرى من التدقيق مثل التدقيق الإداري وهو يتعلق بتقييم جودة أسلوب إدارة المخاطر والرقابة ضمن نطاق أهداف البنك، وكذلك تدقيق الالتزام وهو عبارة عن مراجعة الضوابط الرقابية المالية والتشغيلية والعمليات للحكم على جودة وملائمة الأنظمة التي تم وضعها للتأكد من الالتزام بالأنظمة والنشريات والسياسات والإجراءات.

4.مراجعة العمليات (التدقيق التشغيلي) :

"تهدف المراجعة التشغيلية إلى التحقق من الكفاءة والفاعلية والاقتصادية في الأنشطة المراد تدقيقها ،ومساعدة الإدارة على حل المشاكل بتقديم توصيات مجدية من أجل سلوك أساليب عمل واقعية"²⁶. إن أهم ما تستفيد الإدارة من " التدقيق التشغيلي: إيجاد طرق جديدة وفعالة للاتصال بين

26- العمرات، أحمد صالح، مرجع سابق، ص56.

المستويات المختلفة في الإدارة، استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية، زيادة الربحية، وهذا ما يعرف بمفهوم الشمولية للتدقيق الداخلي الحديث" ²⁷، فالخطيوط يحول دون تجاهل المراحل الهامة من التدقيق ويسهل التعرف على المشاكل الرئيسية. ويحول دون تكليف المدققين بمهام لا تتناسب مع قدراتهم وخبراتهم . وهناك خطوات هامة في تخطيط إدارة التدقيق:

الخطوة الأولى: تتمثل هذه الخطوة في جمع المعلومات ذات العلاقة بالنشاط للتدقيق من مصادرة المختلفة، للحصول على فهم لطبيعة هذا النشاط، كما أن هذه المصادر تعتمد على كون النشاط يدقق لأول مرة أو أنه جرى تدقيقه سابقاً ويمكن تلخيص هذه المصادر بما يلي:

- تقارير وملفات التدقيق السابق.
- توفير المعلومات عن الجهة الخاضعة للتدقيق.
- الاجتماع مع إدارة النشاط.
- السياسات، الخطط، الإجراءات ، التعليمات والاتفاقيات المتعلقة بالنشاط.
- الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي.
- الموازنة التقديرية، والمعلومات المالية عن النشاط.
- نتائج التدقيق الخارجي.

الخطوة الثانية: اختيار فريق التدقيق والموارد الأخرى : إن اختيار عدد ومستوى وخبرة المدققين اللازمة يجب أن يعتمد على تقييم درجة تعقيد المهمة والوقت اللازم لتنفيذها ، كما يجب أخذ مهارات ومعرفة وتدريب المدققين بالاعتبار عند اختيار الفريق لتنفيذ المهمة ومدى إمكانية الاعتماد

27-Donald Taylor, and G.W Glezen, *Auditing: an ASSERTION Approach*, John Wiley&Sons, Now York, 1997, pp40/41.

على مصادر خارجية إذا تطلب تنفيذ المهمة درجة عالية من المعرفة والخبرة والمهارة المتخصصة.

الخطوة الثالثة: المسح الأولي: وهنا يجب القيام بعملية مسح للعمليات والمخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية المرتبطة بالنشاط وذلك لكي يكون على بصيرة من أعمال النشاط، ولتحديد المواطن التي سيتم التركيز عليها وكذلك اقتراحات وتعليقات إدارة وموظفي الجهة التي تخضع للتدقيق. وإجراءات المسح الأولي تبدأ بالاجتماع الافتتاحي مع مسئول النشاط الخاضع للتدقيق، ودراسة الوثائق والمعلومات التي تم الحصول عليها، ووصف وتوثيق إجراءات العمل لتقييم نظام الرقابة الداخلية، والقيام بالإجراءات التحليلية مثل النسب والاتجاهات حول النشاط.

الخطوة الرابعة: الاتصال والتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة: من أدبيات المعاملة الجيدة للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي إشعار الجهة التي ستخضع للتدقيق قبل البدء في التدقيق بإرسال إشعار من مدير التدقيق إليها بنية إجراء التدقيق على النشاط خلال الفترة التي يتم تحديدها وذلك استناداً لقولة تعالى "يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأذنوا وتسلموا على أهلها" وبعد استلام الرد من الجهة المعنية على المدقق المعين لمهمة التدقيق ألتصال بالجهة المنوي تدقيقها والاتفاق على تاريخ ووقت ومكان الاجتماع وذلك لتهيئة الجهة الخاضعة للتدقيق.

"وعلى المراجع أن يولي اهتماماً كبيراً لدرجة تأثير الأمور ذات الحساسية للتغيرات على النتائج التي تظهرها المعلومات المالية"²⁸.

28- خليفة، كمال و البديوي، منصور و حسن، شريفة علي، دراسات في نظرية المراجعة وتطبيقاتها، المكتب الجامعي الحديث/مصر 2006، ص211.

المبحث الثالث

الرقابة الداخلية

إن زيادة عدد المشاريع وكبر حجمها وتعدد عملياتها ومتطلبات القوانين لبلدان متعددة ، وصعوبة قيام المدقق الخارجي بتنفيذ المراجعة التفصيلية بسبب زيادة الكلفة مما أدى إلى وجود أقسام للرقابة الداخلية .
إن هناك الكثير من الناس يعتقدون أن الرقابة الداخلية وضعت لأجل منع الغش من قبل الموظفين ، بينما هذا الغرض هو جزء من أغراض الرقابة الداخلية.

قد تم تعريف الرقابة الداخلية من قبل معهد المدققون الداخليون :

" من أنها الخطة التنظيمية والسجلات والإجراءات التي تهدف للمحافظة على موجودات المنشأة وضمان كفاية استخدامها والتأكد من سلامة ودقة السجلات المحاسبية بحيث تسمح بإعداد بيانات مالية يعتمد عليها ، ومحضرة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها."

إنه لمن الصعب الفصل بين تاريخ تطور الرقابة الداخلية و تطور مفهومها، ففي القرون الوسطى عندما كانت الوحدة الاقتصادية صغيرة الحجم بحوزة مالك واحد كان من السهل عليه ضبط الرقابة الداخلية على كافة عملياته و ذلك لمعرفته الكافية بالنواحي الفنية و ارتباطه الشخصي بمساعديه و العاملين معه ، و أثناء هذه الفترة و ضمن تلك الظروف لم تكن هناك الحاجة الملحة للرقابة الداخلية لأن أصحاب المنشآت كانوا يجمعون بين الملكية و الإدارة للوحدة الاقتصادية.

" وبدون وجود ما معين من أنواع الرقابة يصبح من الصعب على أي وحدة اقتصادية حماية أصولها، أو الاعتماد على سجلاتها"²⁹. ونظام الرقابة الداخلية الفعال والكفاء يوفر حماية كبيرة للمنشأة وكذلك للمراجعين الخارجيين والداخليين فكليهما يعتمدان بدرجة كبيرة على متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية.

و مع ظهور الثورة الصناعية ، ظهر ما يسمى بالوحدات الاقتصادية الكبرى و من ضمنها شركات المساهمة فتعذر على المساهمين مباشرة أعمال الشركات و القيام بإدارتها ، نظراً لكثرتهم مما أدى بهم إلى إسناد عملية الإدارة إلى أشخاص آخرين يطلق عليهم اسم مجلس الإدارة و ذلك عن طريق العقود التي يبرمها المساهمين مع أعضاء مجلس الإدارة و هنا ظهرت الحاجة الملحة للرقابة و أصبحت ضرورية للرقابة على أعمال الإدارة و التحقق من البيانات المقدمة من طرف الإدارة و من هذه البيانات الخاضعة للرقابة نذكر منها:

- بيان نتائج أعمال مجلس الإدارة.
 - بيان نتيجة الأرباح المستخدمة في نهاية الدورة المالية.
 - تحقق من عناصر المركز المالي من الأصول والالتزامات.
- والرقابة الداخلية مجموعة من النظم الرقابة المالية وغير المالية التي تضعها الإدارة بقصد³⁰

1. تسير نشاط المؤسسة بطريقة فعالة وسليمة.
2. التأكد من الالتزام بالسياسات الإدارية والقانونية.

29- خليفة، كمال و البديوي ، منصور و حسن ، شريفة علي، مرجع سابق، ص203.
30- التميمي، هادي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر /الأردن 2004 ، ص81

3. المحافظة على الموجودات، وأنها استخدمت بكفاءة وفاعلية.

4. تأمين اكتمال ودقة السجلات إلى أقصى حد ممكن.

وسوف نقوم في هذا المبحث باستعراض الرقابة الداخلية من الجوانب التالية:

- أهداف الرقابة الداخلية.
- أنواع الرقابة الداخلية.
- مكونات نظام الرقابة الداخلية.
- حدود نظام الرقابة الداخلية.

1. أهداف الرقابة الداخلية:

من خلال التعاريف الواردة حول نظام الرقابة الداخلية نجد أن الأهداف المراد تحقيقها من الرقابة الداخلية متعددة ولكن يمكن حصرها فيما يلي:

1. حماية أصول المنشأة من السرقة و الضياع و سوء الاستعمال :

إن النظام الفعال للرقابة الداخلية، لا بد و أن يهدف إلى المحافظة على ممتلكات المنشأة و هذا الهدف لا يشمل فقط على الأصول المادية بكل أنواعها، كالمخزونات و الاستثمارات و المعدات و الأدوات إلى غير ذلك، ولكن لا بد من أن يضمن سلامة ثلاثة عناصر أخرى وهي :

- العنصر البشري من عمال و موظفين و مسيرين و يمثل هذا العنصر أهم عنصر في المنشأة، و يدخل هنا مفهوم التأمين الاجتماعي والمحافظة على أمن العمال.

• صورة المنشأة اتجاه محيطها الخارجي و التي قد تنهار جراء حادث طارئ مفاجئ ، راجع إلى الإدارة و التحكم السيئ في العمليات التي تقوم بها المنشأة.

• الأصول التي يجب أن تكون محمية بطريقة سليمة.

• العامل التكنولوجي الذي يجب أن يبقى مسايرا للتطور المعاصر للتكنولوجيا، ويجب المحافظة على المعلومات السرية المتعلقة بالمؤسسة.

2. ضمان نوعية و دقة و مصداقية المعلومات:

تضمن الرقابة الداخلية دقة و نوعية المعلومات المقدمة و المتصلة بالوثائق المحاسبية و التي لا بد أن تستند إلى مبادئ أساسية تتمثل في ملائمة استعمالها و موضوعيتها عند اتخاذ القرارات الإدارية، أيضا فالمعلومات التي تعطيها المنشأة لمحيطها الخارجي تعكس و تبين وضعيتها و صورتها أمامه، حيث أنها تتعلق بأنشطتها و نتائجها، إذن فعلى الرقابة الداخلية أن تتأكد من أن سلسلة المعلومات المتعلقة بنشاط المنشأة ككل، تتمتع بالخصائص التالية:³¹

• أن تكون المعلومات صادقة و حقيقية:

انه لا يكفي أن تكون المعلومات جيدة ، بل يجب على نظام الرقابة الداخلية أن يفحصها و يتأكد من دقتها، ذلك أن أي نظام رقابي يتضمن نظام إثبات و الذي بدوره تختفي كل الضمانات و الإثباتات للمعلومات المتحصل عليها .

31-عبدا لله، أمين، التدقيق والأمان والرقابة في ظل استخدام الحاسبات الالكترونية، اتحاد المصارف العربية/لبنان 1998، ص43.

• أن تكون المعلومات مفهومة و واضحة حتى نتمكن من استيعابها:

إن الحصول على معلومات دقيقة بدون أن تكون كاملة و مفهومة يؤدي دائما إلى وجود نقص في التعامل معها أو معالجتها، ذلك أن المعلومات الغير كاملة رغم دقتها لا تفيد بصورة كاملة، لذلك لا بد من التحقق من أن أي عنصر قد اخذ بعين الاعتبار من اجل الحصول على كل المعلومات.

• أن تكون المعلومات تتلاءم مع نشاط المنشأة:

إن المعلومات المستخلصة يجب أن تكون مكيفة و متلائمة مع نتائج المنشأة و إلا فإنها عديمة الجدوى.

• أن تكون المعلومات متوفرة في الوقت المناسب:

هناك معلومات تصل متأخرة، أيضا توجد معلومات لا تصل بسهولة، لذلك يجب على نظام الرقابة الداخلية أن يتجنب مثل هذه الحالات في جمع المعلومات.

3. احترام تعليمات الإدارة:

يتوسع هذا الهدف إلى ضرورة احترام سياسات المنشأة و مخططاتها وإجراءاتها و قوانينها ، و يقصد بذلك تطبيق تعليمات و أوامر الإدارة، حيث أن تعليمات الإدارة تشمل الإجراءات التنظيمية و لكنها لا تتحدد عند المخططات فحسب، بل تتعدى إلى تنظيمات فردية خارجة عن المخطط، وهذا لتفادي الانحرافات الطارئة و أن الهدف من احترام تعليمات الإدارة هو تفادي الاتصال السيئ و الخلط في المهام، ومن اجل التطبيق الأمثل للتعليمات والأوامر ينبغي توفير الشروط الآتية في الأمر نفسه :

- يجب أن يبلغ إلى الموجه إليه.
- يجب أن يكون واضحاً و مفهوماً.
- يجب إبلاغ الجهات الأمرة بالتنفيذ.
- يجب توافر وسائل التنفيذ.
- "إن دراسة وتقييم عناصر الرقابة الداخلية في المنشأة تمكن المراجع من تقرير مدى ملائمة نظام الرقابة الداخلية وإمكانية الاعتماد عليها في ضمان دقة البيانات المحاسبية ومدى تمثيلها لنشاط المنشأة"³².

4. الاستغلال الأمثل للموارد وتحسينها وزيادة الكفاءة الإنتاجية :

يمثل هدف الرقابة الداخلية هنا متابعة أرقام الإنتاج الفعلية و مقارنتها بالأرقام المخططة، كالتأكد من إنتاج الكميات المطلوبة في المواعيد المحددة، والمواصفات المطلوبة، كما يمتد مجال الرقابة هنا إلى عناصر الإنتاج الأساسية (الآلات، العمل، إنتاج العامل في الساعة... الخ) أيضا يطرح السؤال هنا : هل العناصر و الوسائل التي في حوزة المنشأة تشتغل بأفضل طريقة ؟ و هل لها جميع الوسائل لتحقيق سياساتها ؟ و يجب على النظام الرقابي أن يأخذ بعين الاعتبار هذا الهدف حتى يساعد في نمو و ازدهار المنشأة.

إن نظام الرقابة الداخلية في سعيه لتحقيق أهدافه الأساسية التي ذكرناها و بالتالي تحقيق النمو والازدهار والتواصل للمنشأة فهو يستند على المبادئ الأساسية لتضمن له السير الفعال والقدرة على الرقابة الناجحة لكل أنشطة و عمليات المنشأة وهو يمكن من ضمان الاستعمال الأمثل والكفاء

32- الادغم، داود محمد، تقييم نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية/الأردن 1994، ص27.

لموارد المنشأة و من اجل تحقيق فعالية نشاط المنشأة و التحكم في التكاليف بتخفيضها لحدودها الدنيا ، حيث أن نظام الرقابة الداخلية لا يعطي للإدارة بعض الضمانات فقط، بل يعطي تحسنا في مرودية المنشأة.

2.أنواع الرقابة الداخلية:

«عرف مجلس معايير المراجعة الأمريكي نظام الرقابة الداخلية³³ بأنه السياسات والإجراءات الموضوعة لتوفير درجة معقولة من التأكيد(عدم زيادة تكاليف نظم الرقابة الداخلية عن المنافع المتوقعة من تلك النظم) على إنجاز أهداف معينة خاصة بالمنشأة..إن السياسات والإجراءات المتعلقة بالبيانات المالية تعتبر ملائمة للمراجعة والسياسات والإجراءات المتعلقة بالبيانات غير المالية تعتبر ملائمة للمراجعة فقط في حالة استخدامها بواسطة المراجع لتنفيذ إجراءات المراجعة الداخلية بأنها نشاط أو عملية تتأثر بإدارة المنشأة وموظفيها مصممة لتعطي تأكيد معقول عن تحقيق الأغراض التالية:

1. إمكانية الاعتماد على التقارير المالية.
2. كفاءة وفاعلية النظام.
3. احترام وتطبيق القوانين والأنظمة ذات العلاقة و من خلال التعريف السابق يمكننا تحديد نوعين من المراقبة الداخلية
 - الرقابة الإدارية.
 - الرقابة المحاسبية.

33- الخطيب،خالد و الرفاعي،خليل،الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات،دار المستقبل /الأردن 1998،ص137.

الرقابة الإدارية:

وتشتمل على خطة التنظيم و الوسائل و الإجراءات المختصة بصفة أساسية لتحقيق أكبر كفاءة إنتاجية ممكنة وضمان تحقيق السياسات الإدارية، إذ تشتمل هذه الرقابة على كل ما هو إداري، سواء كانت برامج تدريب العاملين ، طرق التحليل الإحصائي ودراسة حركة المنشأة عبر مختلف المراحل، تقارير الإدارة، الرقابة على الجودة، والى غير ذلك من أشكال الرقابة.

الرقابة المحاسبية:

وتشتمل على خطة التنظيم و الوسائل و الإجراءات التي تهتم بصفة أساسية بالمحافظة على أصول المنشأة ومدى الاعتماد على البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات المحاسبية ويتحقق ذلك عن طريق تصميم نظام فعال لأنظمة الضبط الداخلي وتوفير جهاز كفء للقيام بعمليات المراجعة الداخلية.

و نستنتج من مدلول كل نوع من نوعي الرقابة الداخلية والرقابة المحاسبية، أنها تعتمد على البيانات المحاسبية، الإحصائية حيث أن الغرض الأصلي للرقابة الداخلية هو ضمان صحة البيانات التي سنتخذ أساسا للحكم على مدى صحة الأداء من ناحية، و على النتائج التي تظهرها القوائم المحاسبية و كذلك المركز المالي إلى جانب حماية الممتلكات.

3. مكونات نظام الرقابة الداخلية:

البيئة الرقابية:

أ. عوامل بيئية:

- المراجعة الداخلية (طرق الرقابة المتعلقة بالإشراف والمتابعة): وجودها ضروري لأي بيئة رقابة فعالة، ولتحقيق الموضوعية لا بد أن يتمكن المراجعين الداخليين من رفع تقريرهم لأعلى المستويات الإدارية في المنشأة، ولكي يتفهم المراجع طرق الرقابة المتعلقة بالإشراف والمتابعة عليه أن يتفحص:

1. الإجراءات المتبعة في تصميم الخطط والموازنات والتقديرات المستقبلية ونظام محاسبة المسؤولية.

2. الطرق المتبعة لمقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط.

3. معالجة الإدارة للانحرافات عن الأداء المتوقع.

4. السياسات والإجراءات التي تتبعها الإدارة لإصلاح النظام المحاسبي والإجراءات الرقابية لتنتمشى مع التغيرات البيئية.

- الهيكل التنظيمي: قاعدة هامة للمساعدة عن نتائج الأعمال وبالتالي يزيد من فعالية الرقابة.

- طرق الاتصال: كتيبات الدلائل (دليل السياسات)، والخرائط التنظيمية، الاجتماعات والمؤتمرات.. تساعد في إيجاد نظام رقابة فعال.

" تختلف أنظمة الرقابة الداخلية من منشأة إلى أخرى وفقاً لطبيعة النشاط وحجم المنشأة وقدرات الإدارة"³⁴.

34- الصحن، عبد الفتاح و الصبان، محمد والفيومي، محمد، المراجعة مدخل فلسفي تطبيقي، الدار الجامعية/مصر 2004، ص 207.

- الأسلوب العلمي والفلسفي المتبع بواسطة الإدارة: لكي تكون هناك رقابة فعالة لابد لإدارة المنشأة أن تدعم نظام الرقابة الداخلية وأن تجعل دعمها معلوماً لدى الجميع، وذلك بدعمها للسلوك الأخلاقي في العمل، وأن تستخدم نظم التخطيط وإعداد الموازنات وتقارير الأداء.
- لجنة المراجعة: من واجباتها مراقبة نظام الرقابة الداخلية، واستقلاليتها تمكنها من لعب دور الوسيط بين الإدارة والمراجع.
- السياسات والإجراءات المتعلقة بالأفراد (العاملين): إن وجود قسم مركزي فعال لإدارة شئون الأفراد بالمنشأة يزيد من فعالية الرقابة عن طريق وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وعن طريق التدريب، ورسم السياسات والتعريف بها.
- المؤثرات الخارجية: تؤثر على فعالية الرقابة الداخلية، مثل متابعة وفحص مؤسسة النقد للأنظمة المصرفية.
- الأمانة والقيم الأخلاقية التي يتصف بها الأفراد والعاملون في المنشأة.
- ب. تقدير المخاطر: يعتبر تقدير إدارة المنشأة للمخاطر لأغراض التقارير المالية أحد مكونات نظام الرقابة الداخلية.
- ت. الأنشطة الرقابية: هي السياسات والإجراءات التي تساعد في التأكد من أن تعليمات الإدارة يتم تنفيذها، وإن الأنشطة الرقابية المتعلقة بعملية المراجعة هي السياسات والإجراءات التي تتعلق بما يلي:
 - فحص أداء المنشأة.
 - معالجة المعلومات.
 - الإجراءات الرقابية التي تعتمد على الوجود الفعلي.

- الفصل بين المسؤوليات، ويجب على المراجع فهم الأنشطة الرقابية المتعلقة بتخطيط المراجعة.

ث. المعلومات والاتصال: يتكون نظام المعلومات المتعلق بأهداف التقارير المالية بما في ذلك النظام المحاسبي من الطرق المحاسبية والسجلات التي أنشئت لتسجيل ومعالجة وتلخيص والتقرير عن عمليات المنشأة والأحداث والظروف والاحتفاظ بمسؤولية المحاسبة عن الأصول والخصوم وحقوق الملاك، ويتضمن الاتصال توفير فهم للأدوار والمسؤوليات الفردية المتعلقة بالرقابة الداخلية على التقارير.

ج. مراقبة الأنشطة الرقابية: يجب أن يحصل المراجع على معرفة كافية بالسياسات والإجراءات الرئيسية التي تستخدمها المنشأة لمراقبة الأنشطة المتعلقة بالتقارير المالية، وكيفية استخدامها، لأتخاذ إجراءات تصحيحية، والمراقبة هي عملية تقويم جودة أداء الرقابة الداخلية بمرور الوقت، وقد تشمل مراقبة الأنشطة الرقابية استخدام معلومات من مصادر خارجية مثل شكاوي العملاء.

وكذلك تم تعريف الرقابة الداخلية "بأنها الخطة التنظيمية والمقاييس الأخرى المصممة لتحقيق الأهداف التالية:

- حماية الأصول، اختيار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية.
- تشجيع العمل بكفاءة وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية".³⁵

35-الصحف، عبد الفتاح والصبان، محمد و الفيومي، محمد، مرجع سابق. ص204.

4. حدود نظام الرقابة الداخلية:

نظام الرقابة الداخلية لا يقدم تأكيداً مطلقاً بل معقولاً على ضمان تحقيق أهداف المنشأة نتيجة وجود المعوقات التالية:

1. إساءة فهم التعليمات.
 2. الخطأ في التقدير.
 3. اللامبالاة.
 4. عدم التركيز.
 5. التعب.
 6. التواطؤ.
 7. تجاوزات الإدارة وذلك لأن الإدارة قد لا تخضع لأنواع معينة من إجراءات الرقابة، وأنه لا يجوز للمراجع الاعتماد الكلي على أدلة وقرائن النظم المعمول بها في المنشأة لعدم ضمان اكتمال ودقة السجلات، كما أن كفاءة وأمانة موظفي الرقابة الداخلية قد تتغير مما يقلل من فعالية إجراءات الرقابة الداخلية المعمول بها.
- ومن الموضوعات الأخرى ذات الصلة بالرقابة الداخلية :

1. **تأكيدات القوائم المالية:** هي البيانات التي تؤكد إدارة المنشأة من خلال أرصدة الحسابات، تصنيف العمليات، وطريقة العرض، وتتضمن هذه التأكيدات:

- العرض والإفصاح.
- الوجود أو الحدوث.
- الحقوق والالتزامات.

- الاكتمال.
- التقييم.
- 2. **الصلاحية(الصحة):** تعطي بعض التأكيد على صحة العمليات المنفذة، كذلك استخدام المستندات الأصلية الملائمة والتي يجب تصميمها بحيث يمكن تقليل مخاطر التسجيل الخاطئ للعمليات أو التسجيل المزدوج أو عدم التسجيل، **ومن الخصائص المطلوبة في تلك المستندات ما يلي:**
 - الترقيم المسبق لتأمين الحماية لتلك المستندات.
 - طبع التعليمات على المستندات نفسها لإيضاح الخطوات الواجب اتباعها لتعبئة المستند من خلال نظام الرقابة الداخلية.
 - تحديد الحيز المصرح به للتوقيعات والأختام وغير ذلك على مساحة معينة من المستند.
 - التبسيط في تصميم المستند لتسهيل استخدامه ولتقليل عدد النسخ المتداولة منه. وتشتمل المستندات الأصلية الأنواع التالية:
 - (الفواتير، المذكرات، الأوامر، القسائم (البطاقات)، الإشعارات، والإخطارات).
- 3. **الاكتمال:** يجب الفحص المتتالي للمستندات التي سبق ترقيمها للتأكد من اكتمال معالجتها، ويعرف هذا الإجراء بالمحاسبة عن ترتيب المستندات المرقمة.
- 4. **صحة التسجيل:** "يجب أن يوجد نظام تسجيل محاسبي منظم كطريقة القيد المزدوج المتعارف عليها، وما يعرف بمسار المراجعة الذي يتكون من جميع المستندات والقيود التي يتم إجراءها عند معالجة العمليات من

الأصل (عند الحدوث) إلى الترحيل النهائي لتلك القيود³⁶، وتعتبر المستندات ودفاتر اليوميات ودفاتر الأستاذ العناصر الرئيسية في مسار المراجعة.

5. **المطابقة:** تتم المطابقة عند مقارنة القيود والسجلات المحاسبية مع الأصول والمستندات وحسابات المراقبة، وتشمل إجراءات الرقابة، غالباً، مقارنة القيود المحاسبية التفصيلية مع كل من:

العد الفعلي للأصول، مجاميع الرقابة، المعلومات الخارجية، حسابات المراقبة. وتعتمد فعالية المطابقة كإجراء من إجراءات الرقابة على فصل الواجبات.

المبحث الرابع **المراجع والرقابة الداخلية**

سيتم في هذا المبحث التعرض إلى دراسة نظام الرقابة الداخلية وتقييم فاعليته والمفاهيم والمصطلحات وتقدير المخاطر.

1. دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بواسطة المراجع:

بعد انتهاء المراجع من فحص واختبار نظام الرقابة الداخلية، يجب على إجراء تقييم نهائي لما توصل إليه، نظراً لأن جزء كبير من المراحل الباقية تعتمد على كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية³⁷ ويهتم المراجع بنظام الرقابة الداخلية لتحقيق هدفين:

- المساعدة في تخطيط المراجعة.
- تقييم مخاطر الرقابة الداخلية وفقاً للخطوات التالية:

36- دهمش ، نعيم، مرجع سابق، ص20.
37- القاضي ، حسين و دحدوح ، حسين، أساسيات التدقيق، مؤسسة، الوراق /الأردن 1999، ص202.

- فهم وتوثيق نظام الرقابة الداخلية المطبق في المنشأة لغرض تخطيط المراجعة (التقييم المبدئي): يستخدم المراجع المعلومات التي يحصل عليها من خلال محاولته فهم نظام الرقابة الداخلية لتحقيق الأغراض الآتية: تحديد أنواع البيانات التي يتوقع أن تحتوي على غش أو أخطاء هامة، دراسة العوامل التي تؤثر على مخاطر وجود غش أو أخطاء هامة، تصميم اختبارات التحقق التفصيلية للعمليات والأرصدة واختبارات المراجعة التحليلية. وقد تضمن مشروع معيار الرقابة الداخلية لغرض المراجعة معلومات عن مستوى الفهم الضروري لكل مكونات نظام الرقابة الداخلية الخمس، ويمكن اختصار ذلك فيما يلي:

البيئة الرقابية: يجب أن يركز المراجع جهده على جوهر تصميم وتنفيذ الإجراءات الرقابية وليس على شكلها فقط، وأن يأخذ في الاعتبار الأثر الكلي لعوامل القوة والضعف البيئية المختلفة على البيئة الرقابية، تقدير المخاطر: يجب على المراجع أن يفهم كيفية تحديد الإدارة لهذه المخاطر ليفهم المراجع كيف تأخذ المنشأة في الاعتبار المخاطر المتعلقة بأهداف التقارير المالية، وقراراتها لمواجهة تلك المخاطر.

الأنشطة الرقابية: يجب على المراجع فهم الأنشطة الرقابية المرتبطة بتخطيط عملية المراجعة، والمعرفة بوجود أو غياب أنشطة رقابية لتحديد ما إذا كان من الضروري القيام بإجراءات إضافية للحصول على فهم للأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال: يجب على المراجع الحصول على معرفة كافية بنظام المعلومات الخاص بالتقارير المالية لفهم ما يلي:

أنواع عمليات المنشأة الهامة ذات العلاقة بالقوائم المالية، كيف تبدأ عمليات المنشأة.

السجلات المحاسبية، والوثائق والمستندات والبيانات المؤيدة ومعالجة والاحتفاظ والاتصال بالمعلومات ، مراقبة الأنشطة الرقابية: يجب على المراجع أن يحصل على معرفة كافية بالسياسات والإجراءات الرئيسة التي تستخدمها المنشأة لمراقبة الأنشطة المتعلقة بالتقارير المالية، بما في ذلك كيفية استخدام هذه الإجراءات و السياسات لأتخاذ إجراءات تصحيحية.

العوامل التي تساعد المراجع على فهم نظام الرقابة الداخلية:

1. تجربته السابقة مع المنشأة .

2. الاستفسارات.

3. فحص (تفتيش) المستندات والقيود المحاسبية.

4. ملاحظة أنشطة المنشأة لفهم نظام الرقابة الداخلية.

5. إعادة تطبيق إجراءات رقابية معينة. ويجب التفرقة بين مفهوم تنفيذ نظام

الرقابة الداخلية ومفهوم فعالية تنفيذ نظام الرقابة الداخلية، فعند تقييم

فعالية تنفيذ نظام الرقابة الداخلية ينظر المراجع إلى كل من:

1. أسلوب تطبيق سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية.

2. الثبات في تطبيق تلك السياسات والإجراءات.

3. من الذي يقوم بتطبيق تلك السياسات والإجراءات.

توثيق فهم المراجع لنظام الرقابة الداخلية: على المراجع أن يوثق

تفاصيل الدراسة التي قام بها لنظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي

للمنشأة، ويتأثر ذلك بحجم ودرجة تعقيد المنشأة وطبيعتها، ففي المنشآت

الصغيرة تكفي مذكرة التوثيق أما الكبيرة فقد يحتاج المراجع لاستخدام خرائط التدفق وقوائم الاستقصاء وجداول القرارات .

جدول (2 - 2) يبين الطرق والأساليب التي يعتمد عليها المراجع

طريقة	لميزات	لمساوى
قوائم الاستقصاء (الاستبيان)	1-سهولة الملء (التعبئة) 2- الشمول لكل ما هو مهم في نظام الرقابة. 3-كشف وتوضيح نقاط الضعف.	1-عرضة لعدم استيعاب (فهم) المحيبي لمحتوى السؤال. 2-الأسئلة قد لا تناسب المسئول.
المذكرات	1-يتم تصميمها وفقا لطبيعة العمل 2-تحتاج لتحليل مفصل مما يضطر المراجع لفهم طبيعة عمل نظام الرقابة.	1-قد تصبح مطولة بحيث تستهلك الجهد والوقت. 2-قد لا تؤدي الى اكتشاف نقاط الضعف في نظام الرقابة. 3-قد بهمل المراجع أجزاء هامة من نظام الرقابة.
خرائط التدفق	1-التمثيل البياني لهيكل نظام الرقابة. 2-تضمن جميع الأجزاء الهامة في نظام الرقابة. 3-مناسبة لنظم المعالجة الإلكترونية. 4-لا تحتاج لألفاظ وعبارات مطولة كما هو الحال مع المذكرات.	1-يحتاج تصميمها لوقت أطول نسبيا. 2-قد لا تؤدي إلى اكتشاف نقاط الضعف في نظام الرقابة.

المصدر: الغانم، عبد الله، مذكرة (3). التدقيق الداخلي، جمعية المحاسبين القانونيين السعودية/السعودية 2005، ص 7.

2. تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية:

"بعد قيام المراجع بتجميع البيانات والوثائق التي تفيد في فهم كيفية عمل نظام الرقابة الداخلية، وطريقة الحصول على البيانات الكافية، وطرق الحصول عليها من الشرح الوصفي للنظام، واستخدام خرائط التدفق للنظام واستخدام قوائم الاستقصاء الخاصة بالرقابة الداخلية"³⁸.

و يعني تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في منع أو اكتشاف الأخطاء الجوهرية والغش والتحريف وسوء العرض في تأكيدات القوائم المالية خلال فترة معقولة من تاريخ وقوعها، ويتم تنظيم هذا التقييم من خلال تأكيدات القوائم المالية باستخدام دورات العمليات، وفي حالة السياسات والإجراءات الرقابية المعروفة بضعف فعاليتها في منع واكتشاف الأخطاء يتم تحديد المستوى المخطط لمخاطر الرقابة عند أعلى مستوى (الحد الأقصى للمخاطرة) وهنا لا يقوم المراجع باختبارات رقابة على تلك السياسات والإجراءات الرقابية إذ لا جدوى منها، ولذا يلجأ المراجع لاختبارات التحقق التفصيلية (اختبارات التحقق من صحة واكتمال العمليات المسجلة)، أما في حالة السياسات والإجراءات الرقابية التي يبدو أنها فاعلة فإن المراجع قد يتخذ واحد من قرارين:

أولاً: إذا كان المراجع يعتقد أن إجراء اختبارات التحقق التفصيلية لوحدها وبصورة مكثفة سيكون أقل تكلفة من الجمع بين اختبارات التحقق التفصيلية واختبارات الرقابة فإنه يحدد المستوى المخطط لمخاطر الرقابة

38- الصحن، عبد الفتاح والصبان، محمد و الفيومي، محمد، مرجع سابق، ص213.

عند الحد الأقصى ولا يقوم بأي اختبارات رقابة وإنما يقوم باختبارات التحقق التفصيلية.

ثانياً: إذا كانت السياسات والإجراءات الرقابية تبدو فاعلة وكان المراجع يعتقد أن الجمع بين إجراء اختبارات الرقابة واختبارات التحقق التفصيلية في نطاق مخفض سيكون أقل تكلفة من إجراء اختبارات التحقق التفصيلية بصورة مكثفة فإنه يحدد مخاطر الرقابة الداخلية المخططة عند مستوى أقل من الحد الأقصى ويجمع بين اختبارات الرقابة واختبارات التحقق التفصيلية في نطاق مخفض، ولتدعيم هذا النوع من التقييم بالأدلة يلزم المراجع بأن يقوم بما يلي:

1. تحديد سياسات وإجراءات رقابية معينة يعتقد أنها تمنع أو تساعد على اكتشاف الأخطاء والغش والتحرير وسوء العرض في تأكيدات القوائم المالية.

2. القيام باختبارات الرقابة لتقييم فعالية تلك السياسات والإجراءات الرقابية.. وهناك ثلاث حالات لا يقوم فيها المراجع بإجراء اختبارات رقابة إضافية بعد حصوله على الفهم الكافي لنظام الرقابة الداخلية لغرض تخطيط عملية المراجعة، وهذه الحالات هي:

1. عندما تكون الأساليب الرقابية (السياسات والإجراءات) غير كافية وغير فعالة، فلا جدوى من اختبارات الرقابة وعليه فإن المراجع يحدد مخاطر الرقابة الداخلية عند الحد الأقصى.

2. عندما يعتقد المراجع أن الأساليب الرقابية فعالة ولكن اختبار فعاليتها مكلف، وعالية يتم تحديد مخاطر الرقابة الداخلية عند الحد الأقصى.

3. عندما يعتقد المراجع أن الأساليب الرقابية فعالة وأن الأدلة والقرائن التي تم الحصول عليها في مرحلة الدراسة والتقييم المبدئي تعتبر كافية للدلالة على أن تلك الأساليب الرقابية ملائمة لمستوى مخاطر الرقابة.

ثالثاً: إجراءات الاختبارات الرقابية: وذلك لمعرفة فعالية تصميم أو فعالية تنفيذ الأساليب الرقابية (السياسات والإجراءات الرقابية)، ويستخدم المراجع عدة طرق للحصول على الأدلة والقرائن عن فعالية تصميم وتنفيذ السياسات والإجراءات الرقابية وهي:

1. استفسار الموظفين في مجالات عملهم.
 2. فحص المستندات (القرائن المستندة).
 3. ملاحظة الموظفين من خلال تنفيذهم للسياسات وإجراءات الرقابة.
 4. إعادة تنفيذ السياسات والإجراءات الرقابية بمعرفة المراجع.
- الوقت المناسب لأدلة الإثبات:** يقوم المراجع عادةً بإجراء اختبارات الرقابة في تاريخ سابق لنهاية العام المالي للمنشأة لأسباب تتعلق بواقعية وكفاءة عملهم، ولا يمكن تطبيق ذلك دائماً لما ينطوي عليه من مخاطر، وقد تجرى اختبارات رقابة إضافية لفترات لم يشملها الاختبارات.
- رابعاً: إعادة تقييم مخاطر الرقابة:** يقوم المراجع بذلك في ضوء نتائج اختبارات الرقابة التي يقوم بها، وفي حالة تخفيض مستوى الرقابة فإن المراجع يقوم بتعديل طبيعة وتوقيت ونطاق اختبارات التحقق التفصيلية، فيمكن تخفيض الاختبارات إلى اختبارات أقل فعالية مثل توجيه الاختبارات إلى أطراف داخل المنشأة بدلاً من خارجها، أما نطاق الاختبارات فيمكن تخفيضه عن طريق اختيار عينة أصغر. وعليه يمكن أن نقول أن

هناك علاقة عكسية بين مستوى مخاطر الرقابة ومخاطر اكتشاف الأخطاء والغش والتحرير وسوء العرض، وعندما تكون مخاطر الرقابة المتعلقة بنوع معين من تأكيد القوائم المالية عند الحد الأقصى فإن المراجع مطالب بتوثيق تلك التأكيدات ولكنه غير مطالب بتوثيق الأسس التي بني عليها استنتاجه بأن مستوى مخاطر الرقابة لتلك التأكيدات هو الحد الأقصى، أما في حالة التأكيدات التي يكون مستوى مخاطر الرقابة المتعلقة بها أقل من الحد الأقصى فإنه يجب على المراجع توثيق الأسس التي بني عليها استنتاجه بأن أساليب الرقابة المتبعة ملائمة لذلك المستوى من مخاطر الرقابة الداخلية. الشكل التالي³⁹ يبين أهمية نظام الرقابة الداخلية بالنسبة للمراجع الداخلي:

نظام الرقابة الداخلية

الشكل (2 - 2) المراجعة الداخلية بؤرة النظام الرقابي

المراجعة الداخلية	رقابة داخلية إدارية
	رقابة داخلية محاسبية
	الضبط الداخلي

المصدر: السقا، السيد أحمد، مرجع سابق، ص29

3. المفاهيم والمصطلحات:

مخاطر الرقابة الداخلية⁴⁰: هي مخاطر عدم قدرة نظام الرقابة الداخلية على منع الأخطاء الجوهرية والغش والتحرير وسوء العرض في القوائم المالية خلال وقت مناسب من تاريخ وقوعها.

39- السقا، السيد احمد، مرجع سابق، ص28.

40- خوري، نعيم، الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية، مجلة المدقق الأردنية، عدد29/ الاردن1996، ص25.

اختبارات الرقابة: هي اختبارات لمدى فعالية تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية وقدرة ذلك النظام على اكتشاف أو منع الأخطاء الجوهرية والغش والتحريف وسوء العرض في القوائم المالية.

المستوى المخطط لمخاطر الرقابة: هو مستوى مخاطرة تقديري يحدده المراجع بناءً على معرفته بنظام الرقابة الداخلية بغرض المساعدة في زيادة فعالية أداء المراجعة لأن المستوى الفعلي لمخاطر الرقابة الداخلية لأي من تأكيدات القوائم المالية مجهول.

المستوى المحدد لمخاطر الرقابة: هو مستوى مخاطر الرقابة الداخلية الذي يحدده المراجع لأي من تأكيدات القوائم المالية استناداً إلى الأدلة التي يحصل عليها من خلال إجراء اختبارات الرقابة التي تتم أثناء مرحلة التقييم المبدئي أو اختبارات الرقابة الإضافية التي يقوم بها المراجع بعد مرحلة التقييم المبدئي، وفي حالة عدم إجراء اختبارات رقابة فإن المراجع دائماً يحدد مخاطر الرقابة الداخلية عند الحد الأقصى، وفي هذه الحالة يقوم المراجع باختبارات التحقق التفصيلية.

الحد الأقصى (المستوى الأعلى) لمخاطر الرقابة: هو أقصى احتمال بآلا يكون نظام الرقابة الداخلية فاعلاً وقادراً على اكتشاف أو منع الأخطاء الجوهرية والغش والتحريف وسوء العرض في تأكيدات القوائم المالية.

فعالية التنفيذ: كيفية تطبيق السياسات والإجراءات الرقابية، استمرارية ذلك التطبيق، ومن الذي قام بتطبيقها.

حالات يجب التبليغ عنها: هي الحالات التي يقر المراجع أنه لا بد من رفعها إلى لجنة المراجعة لأنها تمثل قصوراً جوهرياً في تصميم وتنفيذ نظام

الرقابة الداخلية الأمر الذي يؤثر سلباً على مقدرة المنشأة على تسجيل ومعالجة وتلخيص العمليات والأحداث والظروف وإعداد التقارير المالية.

دورة العمليات⁴¹: تصنيف للعمليات المرتبطة ببعضها البعض على أساس نوع النشاط.

فهم نظام الرقابة الداخلية: الحصول على معرفة كافية بكل من بيئة الرقابة، النظام المحاسبي، وسياسات وإجراءات الرقابة بغرض تخطيط عملية المراجعة.

مخاطر الاكتشاف: المخاطرة الناجمة عن عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية والغش والتحريف وسوء العرض في تأكيدات القوائم المالية بغرض تخطيط عملية المراجعة.

أجزاء الرقابة الداخلية:

1. رقابه داخلية محاسبية.

2. رقابة داخلية إدارية.

3. الضبط الداخلي.

الرقابة الداخلية المحاسبية: من وسائلها:

1. القيد المزدوج.

2. موازين المراجعة.

3. الحسابات الإجمالية (حسابات الرقابة).

4. المصادقات للعملاء.

5. الدورات المستندية.

41- American Accounting Association, Statement of BASIC Auditing Concept, AAA, new York, 1973.

6. كشف حساب البنك ومذكرات التسوية.

7. نظام الاعتماد والصرف.

الرقابة الداخلية الإدارية: من وسائلها:

1. الموازنات التخطيطية.

2. التكاليف المعيارية.

3. تقارير كفاية الأداء.

الضبط الداخلي: من وسائله:

1. اعتمادية تدفق العمل.

2. الفصل بين الأصل والسجل.

3. التناوب في أداء الوظائف.

4. الإجازات السنوية.

4.تقدير المخاطر في نظام الرقابة الداخلية:

يعتبر مفهوم مخاطر المراجعة مثل مفهوم المادية من أهم المفاهيم الأساسية التي يجب أن يتخذ المراجع قراراً بشأنها عند التخطيط لعملية المراجعة وتقييم الأدلة⁴².

لقد أوضحت معايير التدقيق فيما يخص المعيار رقم (400) والخاص بتقدير المخاطر والرقابة الداخلية والصادر عن مجلس معايير التدقيق والضمنان الدولي (LAASB)

-42خليفة، كمال و البديوي ،منصور وحسن، شريفة علي،مرجع سابق، ص75

على أن المخاطر التدقيق تتكون مما يلي⁴³:-

1. **المخاطر الملازمة (الجوهرية):** فقد نص المعيار (400) على انه على مدقق الحسابات تقدير المخاطر الملازمة على مستوى البيانات المالية ، وعند تطوير برامج التدقيق ، فان على المدقق ربط ذلك بار صده حسابات أساسية وطائفة من معاملات بمستوى التوكيدات ، أو الافتراض بان المخاطر الملازمة مرتفعة بالنسبة للتوكيدات ، كذلك انه تقدير المخاطر الملازمة يجب على مدقق الحسابات تقييم عوامل عدة منها:

• **على مستوى البيانات المالية :**

- أمانة الإدارة ،خبرة الإدارة والمعرفة والتغيرات الإدارية .
- الضغوط التي تتعرض لها الإدارة .طبيعة عمل المنشأة.
- العوامل المؤثرة على القطاع الذي تنتمي له المنشأة.

• **فيما يخص رصيد الحسابات والعاملات:**

قابلية البيانات المالية للتحريف، العمليات الأساسية المعقدة والإحداث التي يمكن أن تتطلب استخدام خبير. الاجتهاد الشخصي عند تحديد أرصدة الحسابات.احتمالية تعرض الأصول للحسابات أو الاختلاس. إتمام عمليات غير عادية ومعقدة .عمليات تتم معالجتها بطريقة عادية.

2. **مخاطر الرقابة:** ينص المعيار على أن خطر الرقابة هو الأخطاء التي

يمكن أن تحدث في رصيد حسابات معين أو عمليات منفردة أو مجتمعة مع أخطاء بيانات أو لعمليات الترصيد.وهذا النوع من الأخطاء لا يمكن منعة.أو اكتشافه وتصحيحه في الوقت المناسب بواسطة الأنظمة

-43 مطارنة، غسان فلاح، تدقيق الحسابات المعاصر، دار المسيرة/الأردن 2000، ص223.

المحاسبة والرقابة الداخلية ، وفيما يخص مخاطر الرقابة فان يجب على مدقق الحسابات اتخاذ الإجراءات التالية :

- أن يقوم بعملية التقدير الأولى لمخاطر الرقابة عن طريق تقييم فعالية النظام المحاسبة ونظام الرقابة الداخلية بمنع حدوث معلومات خاطئة أساسية أو اكتشافها وتصحيحها .
- أن يقوم المدقق بتوثيق وفهم النظام المحاسب ونظام الرقابة الداخلية بالمنشأة وان يقوم بتقدير مخاطر الرقابة.
- أن يقوم مدقق الحسابات بإجراء اختبارات القابلة للحصول على أدلة إثبات تخص فاعلية النظام المحاسب ونظام الرقابة الداخلية وذلك للتحقيق من تصميم هذه الأنظمة ، وهل تعمل على منع أو اكتشاف وتصحيح المعلومات الخاطئة بشكل ملائم .
- أن يقوم مدقق الحسابات بتحديد نوعية أدلة الإثبات الملائمة وتوقيت الحصول عليها خاصة فيما يخص الواجبات
- أن يقوم مدقق الحسابات قبل ختام عملية التدقيق بتقدير مدى صحة مخاطر الرقابة.

3. مخاطر الاكتشاف: لقد عرف مجلس معايير التدقيق⁴⁴ مخاطر الاكتشاف بأنها المخاطر الناتجة عن خطأ في البيانات ولا يمكن اكتشافها من قبل المدقق عند إجراء الإجراءات التفصيلية وقد تكون هذه الأخطاء موجودة في حساب معين أو عملية أو مجموعة عمليات وقد تكون مع أخطاء أخرى لبيانات أو ارصده.

44- مجلس معايير التدقيق الداخلي الأمريكي.

هناك عدد من الاعتبارات يجب على مدقق الحسابات أخذها في الحسبان فيما يخص مخاطر الاكتشاف:

- طبيعة الإجراءات الجوهرية ، كاستخدام اختبارات موجهة إلى أطراف مستقلة من خارج المنشأة بدلاً من الأطراف داخل المنشأة.
- توقيت الإجراءات الجوهرية ، القيام بالإجراءات في نهاية الفترة بدلاً من إجرائها في موعد مبكر.
- مدى الإجراءات الجوهرية ، كاستعمال عينة بحجم اكبر .

الجدول (2 - 3) يوضح العلاقة المتبادلة بين مكونات مخاطر التدقيق⁴⁵:

تقديرات المدقق لمخاطر الرقابة				
مرتفع		متوسط	منخفض	
تقديرات المدقق للمخاطر الملازمة	مرتفع	الأقل	قليل	متوسط
	متوسط	قليل	متوسط	أعلى
	منخفض	متوسط	أعلى	الأعلى

المصدر: مطارنة، غسان فلاح، تدقيق الحسابات المعاصر، مرجع سابق، ص225.

يلاحظ أن: المساحات المضللة في هذا الجدول تتعلق بمخاطر الاكتشاف. حيث تم التعرض للمراجعة الداخلية والأدبيات المتعلقة بها، وقد تم توضيح طبيعة المراجعة الداخلية وتقديم لمحة تاريخية وأيضاً الفاعلية والقرائن.

كذلك تم التعرض للمعايير المتعارف عليها والمعتمدة للمراجعة الداخلية، من حيث الأهمية والواجبات ومراجعة العمليات.

45- مطارنة، غسان فلاح، مرجع سابق، ص225.

وهنا يبرز نظام الرقابة الداخلية من حيث الأهداف والأنواع والمكونات وحدود نظام الرقابة الداخلية، وكذلك تقييم هذا النظام من قبل المراجع الداخلي، والمفاهيم والمصطلحات المستخدمة فيه. وأخيراً تم التعرض لتقدير المخاطر التي يمكن أن يحتوي عليها نظام الرقابة الداخلية. كذلك تم التعرض للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية والتي تم تقسيمها إلى قسمين، بحيث يحتوي القسم الأول على المعايير العامة وهي "الغرض والسلطة والمسئولية والسلطة" والموضوعية، والكفاءة والعناية المهنية وأخيراً جودة الضمان وبرامج التحسين.

أما القسم الثاني فيحتوي على معايير الأداء والتي تضم أنشطة التدقيق الداخلي وطبيعة العمل وتخطيط المهمة وأداء المهمة نتائج الاتصال و برامج المراقبة وأخيراً قبول الإدارة للمخاطر.

وكذلك تم بيان أهمية المراجعة حيث أن تطور حجم المنشآت وانتشارها جغرافياً وعلى نطاق واسع مما أدى إلى تباعد المسافة بين الإدارة العليا وبين كافة العاملين.

و كذلك ظهور الشركات المساهمة وحاجة الجمعية العمومية إلى معلومات لسلامة استثمار أموالها وصحة وعدالة الإفصاح عن البيانات والقوائم والحسابات الختامية المنشورة.

الاستقلال التنظيمي للإدارات ضمن الهيكل التنظيمي وتعدد المستويات الإدارية في المنشأة مما دفع بآلا دارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات ومن ثم حاجة الإدارة للتأكد من سلامة استعمال السلطات وتحمل المسؤوليات المقابلة وفقاً للسياسات والنظم والإجراءات المعمول بها.

حاجة المجتمع إلى البيانات والمعلومات المثبتة في التقارير ولأجل التأكد من ذلك لا بد من سلامة نظام التدقيق الداخلي.

أهمية التدقيق الداخلي:

لقد ازدادت أهمية التدقيق الداخلي في وقتنا الحالي وأصبحت نشاطاً تقويمياً لكافة الأنشطة والعمليات في المنشأة يهدف إلى تطوير هذه الأنشطة ورفع كفاءتها الإنتاجية وقد بلغت أهمية التدقيق ذروتها للأسباب التالية:

التغلب على الصعوبات التي تترتب على الظروف الاقتصادية .

وذلك عن طريق تسليط الأضواء على الطريقة التي يتم بها إنجاز الأنشطة والعمليات داخل المنشأة فإنها تصبح أداة رقابية هامة تساعد الإدارة العليا على مواجهة الظروف الاقتصادية المعقدة .كبر حجم المنشأة وانتشارها جغرافياً .

إن كبر حجم المنشأة وتعدد منتجاتها وتشابك معالمها وحاجة عملائها إلى بيانات آمنة وموثوق فيها حيث أن مصالحهم لا تسمح لهم بانتظار حتى يتم تدقيق القيود من قبل مدقق الحسابات الخارجي لذا تحتاج تلك المنشآت إلى أعمال التدقيق الداخلي للتأكد من صحة بياناتها المالية والمحاسبية أول بأول.

تحول التدقيق الخارجي إلى أسلوب (التدقيق الاختياري).

تهدف المراجعة التشغيلية إلى التحقق من الكفاءة والفاعلية والاقتصادية في الأنشطة المراد تدقيقها ،ومساعدة الإدارة على حل المشاكل بتقديم توصيات مجدية من أجل سلوك أساليب عمل واقعية .

إن أهم ما تستفيد الإدارة من " التدقيق التشغيلي: إيجاد طرق جديدة وفعالة للاتصال بين المستويات المختلفة في الإدارة، استخدام الموارد المتاحة

بكفاءة وفعالية،زيادة الربحية،وهذا ما يعرف بمفهوم الشمولية للتدقيق الداخلي الحديث، فالتخطيط يحول دون تجاهل المراحل الهامة من التدقيق ويسهل التعرف على المشاكل الرئيسية.ويحول دون تكليف المدققين بمهام لا تتناسب مع قدراتهم وخبراتهم .

كذلك تم التعرض لمفهوم الرقابة الداخلية من حيث التمهيد له،إن زيادة عدد المشاريع وكبر حجمها وتعدد عملياتها ومتطلبات القوانين لبلدان متعددة،وصعوبة قيام المدقق الخارجي بتنفيذ المراجعة التفصيلية بسبب زيادة الكلفة مما أدى إلى وجود أقسام للرقابة الداخلية .

إن هناك الكثير من الناس يعتقدون أن الرقابة الداخلية وضعت لأجل منع الغش من قبل الموظفين ، بينما هذا الغرض هو جزء من أغراض الرقابة الداخلية .وكذلك تم بيان حدود نظام الرقابة الداخلية وأيضاً دور المراجع في دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.